"جاء الموت إلى بيتنا"

جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعًا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2022
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2022
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 54/7037/2023
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: أعمدة الدخان تتصاعد من حريق في مستودع للأخشاب في جنوب الخرطوم وسط القتال المستمر في 7 يونيو/حزيران 2023. ووضعت ثمانية أسابيع من القتال قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان في مواجهة نائبه السابق محمد حمدان دقلو - المعروف باسم حميدتي - الذي يقود قوات الدعم السريع شبه العسكرية القوية. وشهدت عدد من اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم خرقها فترات هدوء قصيرة لكن سكان الخرطوم لم يعرفوا طعم الراحة حيث تحدث شهود مرة أخرى عن دوي "صوت نيران المدفعية الثقيلة" في شمال غرب العاصمة. © (Photo by AFP) (Photo by -/AFP via Getty Images)

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي **5**

1. المنهجية **8**

2. خلفية **10**

1.2 العملية السياسية الانتقالية في السودان 11

2.2 حلقات العنف في دارفور 12

3. الهجمات المُتعمَّدة على المدنيين والأعيان المدنية **14**

الهجمات في الخرطوم 14

هجوم على كنيسة وعلى قساوسة 15

1.3 تجدُّد الهجمات ذات الدوافع العِرقية في غرب دارفور 16

2.3 الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات 25

4. لا يوجد مكان آمن– المدنيون في مرمى النيران المتبادلة **28**

قُتلوا في بيوتهم 29

مقتل وإصابة مدنيين في الأماكن التي احتموا بها طلبًا للأمان 32

رحلات خطرة 34

5. تمركُز المقاتلين في الأحياء السكنية المدنية **37**

6. نهب الممتلكات المدنية وتدميرها **41**

المنازل المدنية والممتلكات الخاصة 41

المنشآت الطبية والإنسانية والمنشآت الخاصة بالمجتمع المدني 42

7. التحليل القانوني **44**

8. التوصيات **47**

إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع 47

إلى الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع 47

إلى السلطات السودانية وخاصة وزارة العدل ووزارة الرعاية الاجتماعية 47

إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي 48

إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) 48

إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب 48

إلى الدول المجاورة للسودان، ولا سيما تشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان 48
إلى مجلس الأمن الدولي 48
إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 49
إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والخبير المعين من قبل المفوض السامي 49
إلى الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية 49
إلى شركاء السودان الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها 49

ملخص تنفيذي

> "هربت زوجتي وأطفالي من المنزل عندما اندلعت اشتباكات في حيّنا بين قوات الدعم السريع والجيش. لكن ابنيّ الصغيرين، حسن الذي كان عمره ست سنوات؛ وإبراهيم الذي كان عمره ثماني سنوات؛ وابن أخي كوكو الذي كان عمره سبع سنوات، كانوا صغارًا ولم يستطيعوا الهرب بالسرعة الكافية. وقُتلوا جميعًا، ثلاثتهم".
>
> كودي عباس، مدرّس، يبلغ من العمر 55 عامًا، متحدثًا لمنظمة العفو الدولية.

لم تكن المأساة التي حلّت بعائلة كودي عباس بعد ظهر يوم 20 أبريل/نيسان 2023 حالةً منفردةً. فمنذ بداية النزاع في السودان في 15 أبريل/نيسان 2023، قُتل وأُصيب مدنيون، بما في ذلك خلال الهجمات المتعمدة والعشوائية، حيث قاتلت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بعضهما البعض في الأحياء السكنية الحضرية في العاصمة الخرطوم، وأماكن أخرى من البلاد - ولا سيما في منطقة دارفور في الغرب وكذلك منطقة شمال كردفان في الجنوب. وترقى بعض الانتهاكات التي يرتكبها أطراف النزاع إلى جرائم حرب، وهي جرائم بموجب القانون الدولي.

وبينما تقاتل القوات المسلحة السودانية، بقيادة رئيس المجلس السيادي السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع، بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (المعروف باسم حميدتي)، من أجل السيطرة على العاصمة ومناطق أخرى، قتلت قواتها والميليشيات المتحالفة معها وأصابت الآلاف من الناس. وبالنظر إلى حجم القتال وتنظيم كلا الطرفين، فإن الوضع يُعتبر نزاعًا مسلحًا غير دولي بموجب اتفاقيات جنيف. وعلى هذا النحو، فإن النزاع يحكمه القانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب، التي تسعى إلى حماية المدنيين وغيرهم من غير المقاتلين في سياق النزاع المسلح. وفي سياق النزاع المسلح الدائر في السودان، تعتبر منظمة العفو الدولية القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قوات تابعة للدولة. كما شاركت جماعات مسلحة وميليشيات غير حكومية متنوعة في النزاع والعنف الواسع النطاق، متحالفةً في بعض الأحيان إما مع قوات الدعم السريع أو مع القوات المسلحة السودانية.

ويستند التقرير الحالي إلى بحوث أُجريت بين 15 أبريل/نيسان و26 يوليو/تموز 2023. وأُجريت معظم المقابلات بين يومي 23 و29 يونيو/حزيران 2023 في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد حيث لجأ إليها نازحون من منطقة غرب دارفور. وأُجريت مقابلات أخرى عن بعد، عبر تطبيقات آمنة، مع أشخاص داخل السودان وخارجه، وأُجريت بعض المقابلات وجهًا لوجه في نيروبي ولندن. وفي 21 يونيو/حزيران 2023، أحاطت منظمة العفو الدولية قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع علمًا بالنتائج الأولية التي

توصلت إليها. ورد الطرفان في 12 و14 يوليو/تموز على التوالي. وترد تفاصيل ردهما في الأجزاء ذات الصلة من التقرير.

وقد علِق رجال ونساء وأطفال في مرمى النيران مع استمرار الطرفين في القتال الذي أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. ويوثّق التقرير تعريض المدنيين للخطر، واستخدام أسلحة غير دقيقة وأسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق. وكثيرًا ما كان المقاتلون، لا سيما من قوات الدعم السريع، يتمركزون في المناطق السكنية المكتظة بالسكان، ويشنُّون هجمات منها، بما في ذلك داخل المنازل الخاصة والمباني العامة وحولها. ويتعين على الطرفين اتخاذ احتياطات أكبر على وجه السرعة لحماية المدنيين.

وفي حوادث أخرى وثّقتها منظمة العفو الدولية، قُتل مدنيون أو أُصيبوا عمدًا في هجمات موجهة. وفي هذه الحوادث، حدد الضحايا وشهود آخرون عناصر مسلحة من قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها بوصفهم الجناة. فعلى سبيل المثال، روى عديد من الشهود كيف اقتحم أفراد قوات الدعم السريع، مساء يوم 13 مايو/أيار 2023، مجمع كنيسة مار جرجس القبطية في مدينة الخرطوم بحري بالعاصمة وأطلقوا النار على خمسة من القساوسة وخدم الكنيسة وأصابوهم، وسرقوا مبالغ كبيرة من المال بالإضافة إلى صليب ذهبي، وهددوا الحاضرين وأهانوهم.

وقد أظهرت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تجاهلًا تامًا للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، التي تحظر الاستهداف المتعمد للمدنيين والهجمات التي لا تميز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والعسكرية.

واختُطفت عشرات النساء والفتيات (وبعضهن لا تتجاوز أعمارهن 12 عامًا) في العاصمة وحولها وفي منطقة دارفور وتعرضن للعنف الجنسي – بما في ذلك الاغتصاب – على أيدي أفراد من الأطراف المتحاربة. كما تلقت منظمة العفو الدولية تقارير موثوقة تفيد بأن بعض النساء احتُجزن لعدة أيام في ظروف من الاستعباد الجنسي. وكشفت امرأة تبلغ من العمر 25 عامًا من مدينة الجنينة في غرب دارفور عن تجربتها المروِّعة لمنظمة العفو الدولية، وشرحت بالتفصيل كيف أجبرها ثلاثة رجال عرب مسلحين يرتدون ملابس مدنية في صباح يوم 22 يونيو/حزيران على دخول مبنى مكتب السجل المدني في حي الجمارك، حيث تناوبوا على اغتصابها.

"لا يوجد أمان في أي مكان في الجنينة. غادرت منزلي لأنه كان هناك إطلاق نار في كل مكان... واغتصبني هؤلاء المجرمون. الآن أخشى أن أكون حاملًا ... أخشى ألا أستطيع تحمل ذلك".

امرأة تبلغ من العمر 25 عامًا من مدينة الجنينة في غرب دارفور.

وفي معظم حالات العنف الجنسي التي وثّقتها منظمة العفو الدولية، حدد الضحايا أفراد قوات الدعم السريع أو الميليشيات العربية المتحالفة معها على أنهم الجناة. وعلاوة على ذلك، وقعت معظم الاعتداءات المسجلة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وفي حالات قليلة أخرى، زُعم أن الجناة إما أفراد في القوات المسلحة السودانية أو أشخاص مجهولون.

ووفقًا للسكان، فقد شارك مقاتلون، ومعظمهم من قوات الدعم السريع، في عمليات نهب واسعة النطاق للمنازل والشركات والمؤسسات العامة، بما في ذلك المستشفيات ومستودعات المنظمات الإنسانية والبنوك، في العاصمة وفي منطقة دارفور. وروى عديد من الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم أنهم أُجبروا على مغادرة منازلهم من قبل أشخاص عرفوهم بأنهم أفراد في قوات الدعم السريع، وقاموا بعد ذلك بنهب وتدمير مساكنهم. وفي حالات أخرى، وصف السكان أعمال نهب بدون عوائق، بما في ذلك من قبل مدنيين، في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

ويتزامن هذا التصعيد الجديد للعنف في السودان مع ذكرى مرور 20 عامًا على النزاع في دارفور، والذي تسبّب على مر السنين في معاناة إنسانية هائلة في المنطقة. ففي 15 أبريل/نيسان 2023، بعد وقت قصير من اندلاع العنف في الخرطوم، انتشر النزاع بسرعة إلى البلدات والمدن الرئيسية في دارفور، بما في ذلك الفاشر في شمال دارفور، ونيالا في جنوب دارفور، والجنينة في غرب دارفور، وزالنجي في وسط دارفور. ومع استمرار النزاع في دارفور، وردت أنباء عن مشاركة مزيد من الميليشيات والجماعات المسلحة، وبعضها متحالف مع قوات الدعم السريع. واستهدفت هذه الجماعات، في بعض الأحيان بدعم من قوات الدعم

السريع، المدنيين في هجمات ذات دوافع عرقية، تحمل بعض السمات الخاصة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت في دارفور منذ عام 2003.

وعلى الرغم من الإعلانات المتعددة لوقف إطلاق النار منذ 15 أبريل/نيسان 2023، فقد استمر القتال وازداد حدةً.

ووفقًا للأمم المتحدة، فإنه بحلول يوم 23 يوليو/تموز 2023، كان أكثر من 2,6 مليون شخص قد نزحوا داخليًا، كما عبر أكثر من 750 ألف شخص إلى البلدان المجاورة – وتوجه معظمهم إلى تشاد ومصر وجنوب السودان. وكان بين النازحين لاجئون من بلدان أخرى، وخاصة إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان، وسبق لهم أن لجأوا إلى السودان.

وكانت الأشهر الأولى من الصراع مدمرة للمدنيين في جميع أنحاء السودان، ويستمر الوضع في التدهور، وخاصة في دارفور. ومن ثم، يجب على شركاء السودان الإقليميين، وعموم المجتمع الدولي، التصرف بسرعة وبتصميم للرد على الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت ومنع وقوع المزيد من الفظائع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على مجلس الأمن الدولي أن يوسع بسرعة حظر الأسلحة المطبق حاليًا على دارفور ليشمل كامل السودان، وأن يضمن تنفيذه. ويجب على المجلس أيضًا النظر في إعادة صياغة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (يونيتامس) لتمكينها من الاستجابة بفعالية للوضع الحالي – ولا سيما من خلال توفير الموظفين والموارد اللازمة لضمان الرصد والإبلاغ المنتظم لحقوق الإنسان، بما في ذلك مستشارو حماية الطفل والنوع الاجتماعي بهدف تحسين الحماية والرصد وسط النزاع.

ويتعيَّن على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من جانبه، إنشاء آلية تحقيق ومساءلة مستقلة لرصد الأدلة وجمعها وحفظها، والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت، وما زالت تحدث، في سياق النزاع. وينبغي على الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية توفير موارد إضافية للتحقيق في الانتهاكات الجارية في منطقة دارفور.

وأخيرًا، ينبغي على البلدان زيادة دعمها للاستجابة الإنسانية بشكل كبير، وفتح حدودها وتوفير مسارات آمنة لضمان الحماية والدعم للأشخاص الفارين من السودان. كما ينبغي على الدول الامتناع عن إعادة المواطنين السودانيين إلى السودان أو إلى أي بلد ثالث قد يتعرضون فيه لخطر إعادتهم إلى السودان.

وقد فشلت الاستجابة الدولية للنزاع في السودان حتى الآن في مراعاة حجم الوضع وطابعه الملحّ. وفي دارفور، يثير العنف المتصاعد شبح تكرار حملة الأرض المحروقة التي شُنت في العقود الماضية، كما أن تصاعد الانتهاكات في الخرطوم، وأماكن أخرى من البلاد يعرض المزيد من المدنيين للخطر.

1. المنهجية

يبيّن التقرير الحالي كيفية ارتكاب طرفي النزاع في السودان، الذي اندلع في 15 أبريل/نيسان 2023، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبعضها يُعد بمثابة جرائم حرب. وتمثل الحالات التي يُسَلط عليها الضوء في هذا التقرير نسبةً ضئيلة من الانتهاكات التي وقعت خلال النزاع. إلا إن منظمة العفو الدولية سعت إلى عرض حالات تمثّل أنماط الانتهاكات التي تحدث حاليًا في السودان في غمار النزاع.

ويستند التقرير إلى بحوث أجرتها المنظمة خلال الفترة من 15 أبريل/نيسان إلى 26 يوليو/تموز 2023. وأُجريت معظم المقابلات في الفترة من 23 إلى 29 يونيو/حزيران 2023 في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد حيث يلتجئ نازحون من منطقة غرب دارفور. وأُجريت مقابلات أخرى بشكل آمن، وعن بُعد مع أشخاص داخل السودان وخارجه، وأُجري عدد قليل من المقابلات وجهًا لوجه في نيروبي ولندن. أُجريت معظم المقابلات باللغة العربية، وبعضها من خلال ترجمة فورية، بينما أُجريت مقابلات أخرى باللغة الإنجليزية. وأجرى هذه المقابلات باحثان من منظمة العفو الدولية، معظمها بشكل منفصل، حيث كان كل منهما يجرى المقابلات مع الأشخاص بمفرده، وفي بعض الأحيان كان الاثنان يشتركان معًا في إجراء المقابلة.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 181 شخصًا لأغراض هذا البحث. وكان من بين الذين أُجريت معهم المقابلات 59 من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها؛ و42 من أقارب الضحايا؛ و11 من العاملين الطبيين الذين قدموا العلاج أو غيره من المساعدات لبعض الضحايا؛ و13 من موظفي الإغاثة العاملين في مجال المساعدات الإنسانية. كما أجرى الباحثان مقابلات مع خبراء آخرين يتعاملون مع الأزمات الجارية.

وفيما يتعلق بمنطقة غرب دارفور، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من ادعاءات انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير العربية، وبالأخص الجماعات المسلحة من المساليت. وقد تلقت المنظمة معلومات أولية تفيد بأن جماعات مسلحة من جماعة المساليت العِرقية هاجمت تجمعات عربية. إلا إن المنظمة لم تستطع التيقُّن من حجم هذه الهجمات. وحاول باحثا المنظمة دخول منطقة غرب دارفور، لكنهما لم يتمكَّنا إلا من دخول منطقة أدي كون الحدودية، حيث قابلا زعيم ميليشيا عربية محلية متحالفة مع قوات الدعم السريع لمعرفة إمكانية الوصول إلى مناطق أخرى في دارفور. ويُذكر أن الغالبية العظمى من التجمعات، التي يُحتمل أن تكون قد تعرضت لانتهاكات على أيدي جماعات المساليت المسلحة، لم تنزح إلى شرق تشاد، وهي المنطقة التي تمكَّن باحثا منظمة العفو الدولية من الوصول إليها. ومما زاد من تعقيد الوضع أن الاتصالات في المناطق التي بقيت فيها هذه التجمعات في دارفور إما محدودة أو غير موجودة، مما حدَّ من فرص إجراء مقابلات عن بُعد.

ولم تُقدم أي حوافز لمن أُجريت معهم المقابلات مقابل التحدث مع منظمة العفو الدولية. وأبلغ باحثا المنظمة من أُجريت معهم المقابلات بطبيعة البحث الذي تجريه المنظمة والغرض منه والكيفية التي سوف تُستخدم بها المعلومات. وحصلت المنظمة على موافقة شفهية من جميع من أُجريت معهم المقابلات.

وأدرجت المنظمة أسماء بعض الأفراد الذين أُجريت معهم المقابلات، بعد موافقتهم المبنية على علم بالعواقب. وتحدث آخرون دون ذكر أسمائهم بسبب مخاوف أمنية، ومن ثم حُجبت أسماؤهم والمعلومات الأخرى الدالة عليهم. وفي حالة واحدة، استُخدمت أسماء مُستعارة لإخفاء هوية ناجيَيْن وأحد المتوفين.

بالإضافة إلى ذلك، راجعت منظمة العفو الدولية أدلةً رقميةً تتعلق بانتهاكات محتملة. واستخدم الباحثان، حيثما تيسر، صورًا ولقطات بالفيديو وصورًا بالأقمار الاصطناعية للتأكد من التفاصيل الواردة في الشهادات، مثل الأضرار التي لحقت بالمباني أو التسلسل الزمني للأحداث. وشارك متطوعون من فريق التحقُّق الرقمي

بمنظمة العفو الدولية في البحث عن مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي والتحقُّق منها. وفي حالات أخرى، لخص مختبر أدلة الأزمات في منظمة العفو الدولية الاتجاهات في مقاطع الفيديو المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، وقدم تحليل الاستشعار عن بُعد، للتغيُّرات الظاهرة على مدن وبلدات بعينها وردت في التقرير الحالي. كما استعانت منظمة العفو الدولية بخبير في الطب الشرعي للحصول على رأي متخصص بشأن لقطات فيديو تُظهر جروحًا على جثتي شخصين.

وفي 21 يونيو/حزيران 2023، بعثت منظمة العفو الدولية برسالتين إلى رئيس مجلس السيادة السوداني والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وإلى قائد قوات الدعم السريع، الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، لاطلاعهما على النتائج التي توصلت إليها، كما طلبت معلومات عن سلوك قوات الطرفين فيما يتعلق بادعاءات محددة موثّقة في التقرير الحالي.

وتلقت المنظمة ردًا من القوات المسلحة السودانية، في 12 يوليو/تموز 2023، ذكرت فيه أولًا سياستها والتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني. وترد تفاصيل هذا الرد في الأقسام ذات الصلة من التقرير الحالي.

وتلقت المنظمة ردًا من قوات الدعم السريع، في 14 يوليو/تموز 2023، تضمن إجابات على كثير من الاستفسارات التي طرحتها المنظمة بخصوص سلوك هذه القوات منذ اندلاع النزاع. وترد تفاصيل هذا الرد في الأقسام ذات الصلة من التقرير الحالي.

2. خلفية

في 15 أبريل/نيسان 2023، اندلعت في العاصمة السودانية الخرطوم اشتباكاتٌ مسلحة كثيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية. وسرعان ما امتدت هذه الاشتباكات إلى مناطق أخرى من البلاد، كما تجدَّد القتال في منطقة دارفور، غربي البلاد، حيث يدور نزاع مسلح منذ عام 2003. واندلع القتال بعد توترات على مدى شهور بين الطرفين بشأن إصلاحات لقوات الأمن، اقتُرحت ضمن موضوعات أخرى في إطار المفاوضات لتشكيل حكومة انتقالية جديدة.[1] وبدأ القتال أولًا في العاصمة الخرطوم، ولكنه سرعان ما امتد إلى مناطق أخرى في البلاد، من بينها دارفور، وشمال كردفان وولايات أخرى.[2]

ويتولى قيادة القوات المسلحة السودانية الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وهو أيضًا زعيم البلاد الفعلي بحكم الواقع، بينما يتولى قيادة قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي). وكان الاثنان قد شاركا معًا، في أكتوبر/تشرين الأول 2021، في الإطاحة بالحكومة الانتقالية في السودان.[3]

ولكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تاريخ في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في السودان، ولاسيما في دارفور.[4] وتعود أصول قوات الدعم السريع إلى عام 2013، عندما أسَّس الرئيس السابق عمر البشير هذه الوحدة من ميليشيا الجنجويد، وهي قوات سيئة السمعة وُثِّق منذ عام 2003 ارتكابها جرائم متنوعة يُجرّمها القانون الدولي، من بين انتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان في إقليم دارفور، وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.[5] وحتى بعد الإطاحة بحكم عمر البشير في عام 2019 وبعد انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021،[6] واصلت منظمة العفو الدولية توثيق انتهاكات مُستمرة لحقوق

---

[1] International Crisis Group, "Stopping Sudan's Descent into Full-Blown Civil War", 20 April 2023, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/stopping-sudans-descent-full-blown-civil-war; New Lines Magazine, "In Sudan, a Deadly Reckoning for Rival Forces", 17 April 2023, https://newlinesmag.com/reportage/in-sudan-a-deadly-reckoning-for-rival-forces/.

[2] منظمة العفو الدولية، "السودان: يتعيَّن على طرفي النزاع ضمان حماية المدنيين مع ارتفاع حصيلة القتلى"، 17 أبريل/نيسان 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/04/sudan-conflict/.

[3] New Lines Magazine, "In Sudan, a Deadly Reckoning for Rival Forces (previously cited).

[4] منظمة العفو الدولية، "السودان: دليل جديد ضد الحكومة الداعمة للجرائم في دارفور يُظهر أن قرار سحب قوات حفظ السلام سابق لأوانه وغير مسؤول"، 11 يونيو/حزيران 2019. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/06/sudan-fresh-evidence-of-government-sponsored-crimes-in-darfur-shows-drawdown-of-peacekeepers-premature-and-reckless/؛ منظمة العفو الدولية، *السودان: أرض محروقة وهواء مسموم: قوات الحكومة السودانية تُدمر جبل مرة في دارفور* (رقم الوثيقة: AFR 54/4877/2016)، 29 سبتمبر/أيلول 2016. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/afr54/4877/2016/ar/.

[5] منظمة العفو الدولية، "السودان: دليل جديد ضد الحكومة الداعمة للجرائم في دارفور يُظهر أن قرار سحب قوات حفظ السلام سابق لأوانه وغير مسؤول" (مرجع سبق ذكره)؛ منظمة العفو الدولية، السودان: *أرض محروقة وهواء مسموم: قوات الحكومة السودانية تُدمر جبل مرة في دارفور* (مرجع سبق ذكره). وانظر أيضًا:
Foreign Policy, "The Man Who Terrorized Darfur Is Leading Sudan's Supposed Transition", 14 May 2019, https://foreignpolicy.com/2019/05/14/man-who-terrorized-darfur-is-leading-sudans-supposed-transition-hemeti-rsf-janjaweed-bashir-khartoum/.

[6] منظمة العفو الدولية، "السودان: أطلقوا سراح رئيس الوزراء وجميع من اعتُقلوا تعسفيًا"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/10/sudan-release-prime-minister-and-all-those-arbitrarily-arrested/.

الإنسان، من بينها استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين،[7] على أيدي قوات الأمن السودانية، بما في ذلك قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

1.2 العملية السياسية الانتقالية في السودان

رحيل عمر البشير

في أعقاب انتفاضة شعبية من جانب الشعب السوداني، قام مسؤولون عسكريون، في أبريل/نيسان 2019، بعزل الرئيس عمر البشير وحكومته من السلطة.[8] وبعد ذلك، شكّل الجيش المجلس العسكري الانتقالي، الذي حكم البلاد حتى أغسطس/آب 2019. وفي أعقاب مفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، وهي تحالف يضم منظمات من المجتمع المدني السوداني وأحزاب معارضة كان يقود الاحتجاجات، تم التوقيع على إعلان دستوري، في 17 أغسطس/آب 2019. ووافقت الأطراف الموقِّعة على تشكيل حكومة انتقالية تقود البلاد لفترة أولية تبلغ 39 شهرًا (حوالي ثلاث سنوات ونصف).[9] وفي 21 أغسطس/آب 2019، تم حل المجلس العسكري الانتقالي، وعُيِّن مجلس جديد سُمي مجلس السيادة. وتشكَّل مجلس السيادة من 11 عضوًا (ستة مدنيين وخمسة عسكريين). وأصبح عبد الفتاح البرهان، قائد القوات المسلحة السودانية، رئيسًا لمجلس السيادة، وأصبح محمد حمدان دقلو (حميدتي) نائبًا له، وعُيِّن عبد الله حمدوك رئيسًا للوزراء.[10]

انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021

في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، قام الجيش السوداني، بقيادة البرهان وحميدتي، بحل الحكومة الانتقالية والاستيلاء على السلطة. وأخضع الجيش البلاد لحكم عسكري، وفرض حالة الطوارئ، كما اعتقل عددًا من أعضاء التحالف المدني، من بينهم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك.[11] وأعاد الجيش تعيين عبد الله حمدوك رئيسًا للوزراء، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، ولكنه استقال في يناير/كانون الثاني 2022،[12] مما جعل الجيش من الناحية الفعلية مسيطرًا بشكل كامل على الحكم. ونظرًا للغضب من إجراءات الجيش، خرج محتجون سودانيون إلى الشوارع مطالبين بالتحول كليًا إلى حكم مدني. وردَّت قوات الأمن على المظاهرات باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين،[13] وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ووفقًا لما ذكرته الأمم المتحدة، فقد شهدت الفترة ما بين انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021 وأغسطس/آب 2022 مقتل 117 شخصًا، بينهم 20 طفلًا وامرأة واحدة، على أيدي قوات الأمن السودانية خلال المظاهرات.[14] وأشارت التقديرات إلى أن حوالي 7700 متظاهر، بينهم آلاف الأطفال، قد أُصيبوا إصابات جسيمة.[15]

الاتفاق السياسي الإطاري في ديسمبر/كانون الأول 2022

مع استمرار المتظاهرين في المطالبة بالعدالة وبإنهاء الحكم العسكري، ظهرت بوادر توترات بين البرهان وحميدتي. فقد اتهم حميدتي البرهان بإعادة الموالين لحزب البشير السابق، وهو حزب المؤتمر الوطني،

---

[7] منظمة العفو الدولية، "يجب أن تُحققوا في مقتل أشخاص إثر أعمال قمع عسكرية ضد المحتجين"، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/11/sudan-investigate-the-killings-of-people-after-military-crackdown-against-protesters/.

[8] منظمة العفو الدولية، "السودان: يجب على السلطات العسكرية أن تقوم بالقطيعة مع اعتداء البشير على حقوق الإنسان"، 11 أبريل/نيسان 2019. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/04/sudan-military-authorities-must-break-with-al-bashir-assault-on-human-rights/.

[9] منظمة العفو الدولية، *"نزلوا علينا كالمطر": العدالة لضحايا قمع الاحتجاجات في السودان* (رقم الوثيقة:AFR 54/1893/2020)، 10 مارس/آذار 2020. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/afr54/1893/2020/ar/.

[10] منظمة العفو الدولية، *"نزلوا علينا كالمطر": العدالة لضحايا قمع الاحتجاجات في السودان* (مرجع سبق ذكره).

[11] منظمة العفو الدولية، "السودان: أطلقوا سراح رئيس الوزراء وجميع من اعتُقلوا تعسفيًا" (مرجع سبق ذكره).

[12] Deutsche Welle, "Sudan's prime minister resigns amid deadlock", 3 January 2023, https://www.dw.com/en/sudan-abdalla-hamdok-resigns-as-prime-minister/a-60313528.

[13] منظمة العفو الدولية، "يجب أن تُحققوا في مقتل أشخاص إثر أعمال قمع عسكرية ضد المحتجين" (مرجع سبق ذكره).

[14] UN News, "Sudan: Justice for protesters against coup, key to ending cycle of violence", 25 October 2022, https://news.un.org/en/story/2022/10/1129862.

[15] منظمة العفو الدولية، "السودان 2022"، أبريل/نيسان 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/sudan/report-sudan/؛ وكذلك:
UN News, "Sudan: Justice for protesters against coup, key to ending cycle of violence" (previously cited).

لإدارة الأجهزة الإدارية في الدولة، بينما اعتبر البرهان حميدتي وقوات الدعم السريع تهديدًا للقوات المسلحة السودانية.[16]

وفي 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، وقَّع القائدان العسكريان، مع تحالف من الجماعات المدنية، على اتفاق سياسي إطاري من شأنه أن يؤدي إلى سلطة مدنية انتقالية جديدة لمدة عامين.[17] واتُفق على أن يتولى رئاسة السلطة الانتقالية رئيس وزراء منتخب من زعماء مدنيين. وبدأ هذا الاتفاق عملية سياسية لاستعادة التحول إلى الديمقراطية في السودان، ولكنه قُوبل بمعارضة من كثير من الأطراف السودانية الفاعلة، بما في ذلك لجان المقاومة، وبعض عناصر المجتمع المدني، الذين رأوا أن القائدين العسكريين غير مبالين بمطالب هذه الأطراف في إرساء العدالة، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز مبادئ الديمقراطية.[18] ورغم أن الاتفاق تضمن مبادئ عامة لتشكيل مؤسسات انتقالية، والتزامات بتعزيز الحقوق والمحاسبة، فقد افتقر إلى معايير واضحة وأُطر زمنية لتحقيق العدالة، والكشف عن الحقيقة، ودفع التعويضات، وكذلك لإجراء إصلاحات في قطاع الأمن.[19]

وتصاعد التوتر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في مطلع عام 2023، حيث كان كل من الطرفين يخشى فقد السلطة لصالح الطرف الآخر عند استعادة الحكومة الانتقالية. وكانت نقطة الخلاف الجوهرية تدور حول الإطار الزمني لإدماج قوات الدعم السريع في الجيش.[20] وفي أبريل/نيسان 2023، تصاعد هذا التوتر ليصل إلى نزاع مسلح غير دولي في عموم البلاد، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وأدى هذا أيضًا إلى تجدد اشتعال نزاعات أخرى في دارفور، تعود أصولها إلى عام 2003.

2.2 حلقات العنف في دارفور

منذ عام 2003، تعرض المدنيون في دارفور للعنف الشديد.[21] وقد سبق أن استهدفت الحكومة السودانية بعض السكان المدنيين، الذين ينتمون إلى جماعات عرقية بعينها، حيث اتهمتهم بدعم جماعات المتمردين المسلحة.[22] وسبق لمنظمة العفو الدولية أن وثّقت جرائم يُجرّمها القانون الدولي ارتُكبت في دارفور،[23] ومن بينها انتهاكات واسعة النطاق، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وفي عام 2005، أحال مجلس الأمن الدولي الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.[24] وفي عامي 2009 و2010، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي اعتقال بحقّ الرئيس عمر البشير بتهم ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية.[25] كما أصدرت المحكمة مذكرتي اعتقال بحق ثلاثة مسؤولين حكوميين آخرين، وثلاثة قادة لجماعات مسلحة.[26] وفي أبريل/نيسان 2022، بدأت محاكمة علي كوشيب (الذي يُعتقد أنه القائد الأساسي لميليشيا الجنجويد) أمام المحكمة الجنائية الدولية.[27] ومع ذلك،

---

[16] New Lines Magazine, "In Sudan, a Deadly Reckoning for Rival Forces", 17 April 2023, https://newlinesmag.com/reportage/in-sudan-a-deadly-reckoning-for-rival-forces/.

[17] Reuters, *"Sudan generals and parties sign outline deal, protesters cry foul",* 6 December 2022, https://www.reuters.com/world/africa/sudanese-civilian-parties-sign-framework-deal-new-political-transition-2022-12-05/.

[18] New Lines Magazine, *"In Sudan, a Deadly Reckoning for Rival Forces,"* 17 April 2023 (previously cited).

[19] منظمة العفو الدولية، "السودان 2022" (مرجع سبق ذكره).

[20] International Crisis Group, "Stopping Sudan's Descent into Full-Blown Civil War" (previously cited).

[21] منظمة العفو الدولية، "السودان: التصعيد الجديد للنزاع يفاقم معاناة المدنيين المُستمرة في دارفور منذ 20 عامًا"، 24 أبريل/نيسان 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/04/sudan-new-conflict-escalation-exacerbates-20-years-of-suffering-for-civilians-in-darfur/.

[22] منظمة العفو الدولية، "السودان: التصعيد الجديد للنزاع يفاقم معاناة المدنيين المُستمرة في دارفور منذ 20 عامًا" (مرجع سبق ذكره).

[23] منظمة العفو الدولية، "السودان: دليل جديد ضد الحكومة الداعمة للجرائم في دارفور يُظهر أن قرار سحب قوات حفظ السلام سابق لأوانه وغير مسؤول" (مرجع سبق ذكره)؛ منظمة العفو الدولية، السودان: *أرض محروقة وهواء مسموم: قوات الحكومة السودانية تُدمر جبل مرة في دارفور* (مرجع سبق ذكره)؛ منظمة العفو الدولية، "السودان: التصعيد الجديد للنزاع يفاقم معاناة المدنيين المُستمرة في دارفور منذ 20 عامًا" (مرجع سبق ذكره).

[24] UN, "Security Council Refers Situation in Darfur, Sudan, to Prosecutor of International Criminal Court", 31 March 2005, https://press.un.org/en/2005/sc8351.doc.htm.

[25] ICC, "Al Bashir Case: Trying individuals for genocide, war crimes, crimes against humanity, and aggression", https://www.icc-cpi.int/darfur/albashir.

[26] ICC Darfur cases, available at https://www.icc-cpi.int/darfur.

[27] UN News, "Darfur war crimes suspect appears before International Criminal Court", 5 April 2022, https://news.un.org/en/story/2022/04/1115612.

لم يتعاون السودان بشكلٍ كافٍ مع المحكمة الجنائية الدولية، خاصة وأنه لم يُسلِّم بعد الرئيس السابق عمر البشير، وعدد من المسؤولين الحكوميين الآخرين، إلى المحكمة الجنائية الدولية.[28]

وبالرغم من توقيع الحكومة الانتقالية السودانية، وممثلي عدة جماعات مسلحة، "اتفاق جوبا للسلام في السودان" في عام 2020،[29] فقد استمر القتال، واستمر وقوع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في دارفور. وكان من شأن تقاعس قوات الأمن السودانية عن حماية المدنيين، فضلًا عن انسحاب العملية المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بشكل سابق لأوانه في عام 2020، أن يؤدي إلى تعريض المدنيين في غرب دارفور لمزيد من العنف.[30] فقد استهدفت ميليشيات عربية، مدعومة من مقاتلي قوات الدعم السريع، أفراد قبيلة المساليت، وغيرها من القبائل غير العربية، في غرب دارفور.[31] وأسفرت الهجمات عن أعمال قتل غير مشروعة، وحوادث عنف جنسي، وحوادث سلب ونهب، فضلًا عن إحراق قرى.[32]

ومع استمرار تفشي العنف في دارفور على مر السنين، ظهرت جماعات غير رسمية للدفاع الذاتي من المساليت، بالإضافة إلى جماعة مسلحة واحدة، على الأقل، من المساليت، تُعرف باسم التحالف السوداني.[33] وتتألف قوات التحالف السوداني، التي تشكلت عام 2019، من أشخاص ينتمون إلى جماعة المساليت،[34] وكان يقودها والي غرب دارفور، خميس أبكر، الذي قُتل بعد ساعات من اقتياده إلى حجز قوات الدعم السريع، يوم 14 يونيو/حزيران 2023.[35] ويُذكر أن التحالف السوداني هو أحد الأطراف الموقِّعة على اتفاق جوبا للسلام.[36]

---

[28] منظمة العفو الدولية، "السودان: التصعيد الجديد للنزاع يفاقم معاناة المدنيين المُستمرة في دارفور منذ 20 عامًا" (مرجع سبق ذكره)؛ وانظر كذلك: منظمة العفو الدولية، "السودان 2022" (مرجع سبق ذكره).

[29] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، *اتفاق جوبا لسلام السودان: ملخص وتحليل*، 2021. الرابط: https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-juba-agreement-for-peace-in-sudan-ar_0.pdf.

[30] منظمة العفو الدولية، "الهجمات المروّعة على مخيمات النزوح تُظهر أنه لا يزال هناك حاجة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور"، 1 مارس/آذار 2021. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2021/03/sudan-horrific-attacks-on-displacement-camps-show-in-darfur/.

[31] منظمة العفو الدولية، "الهجمات المروّعة على مخيمات النزوح تُظهر أنه لا يزال هناك حاجة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور" (مرجع سبق ذكره)؛ وانظر كذلك: هيومن رايتس ووتش، "السودان: تدمير بلدة مستري في إقليم دارفور"، 11 يوليو/تموز 2023. الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2023/07/11/sudan-darfur-town-destroyed.

[32] منظمة العفو الدولية، "الهجمات المروّعة على مخيمات النزوح تُظهر أنه لا يزال هناك حاجة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور" (مرجع سبق ذكره)؛ منظمة العفو الدولية، "السودان: التصعيد الجديد للنزاع يفاقم معاناة المدنيين المُستمرة في دارفور منذ 20 عامًا" (مرجع سبق ذكره).

[33] هيومن رايتس ووتش، "السودان: تدمير بلدة مستري في إقليم دارفور" (مرجع سبق ذكره).

[34] مقابلات شخصية مع ثلاثة خبراء سودانيين، نيروبي، كينيا، يونيو/حزيران 2023.

[35] منظمة العفو الدولية، "المدنيون في خطر محدق وسط تصاعد العنف في غرب دارفور"، 19 يونيو/حزيران 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/06/sudan-civilians-at-grave-risk-amid-escalating-violence-in-west-darfur/.

[36] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، *اتفاق جوبا لسلام السودان: ملخص وتحليل* (مرجع سبق ذكره).

3. الهجمات المُتعمَّدة على المدنيين والأعيان المدنية

منذ أبريل/نيسان 2023، استُهدف المدنيون مرارًا في سياق النزاع المسلح. وفي حالات الهجمات المُتعمدة على المدنيين، التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية، كانت قوات الدعم السريع والميليشيات الموالية لها هي المرتكب الأساسي في مناطق شتى من البلاد. ويُعد استخدام العنف ضد الحياة والأشخاص، بما في ذلك قتل المدنيين الذين لا يشاركون مباشرةً في الأعمال الحربية، انتهاكًا جسيمًا لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب،[37] حيث إنه يندرج ضمن "توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرةً في الأعمال الحربية".[38]

الهجمات في الخرطوم

قُتل بيتر كيانو، البالغ من العمر 60 عامًا، وهو مدرس للرياضيات والهندسة من جنوب السودان، وعاش وعمل لسنوات عديدة في الخرطوم، وذلك حوالي الساعة الواحدة ظهر يوم 19 مايو/أيار 2023، خارج أحد المطاعم، حيث كان قد انتهى لتوه من تناول الإفطار، في سوق أبو حمامة الواقع في الضواحي الجنوبية للخرطوم.[39] وقال أحد الشهود على واقعة القتل لمنظمة العفو الدولية:

"كانت المنطقة هادئة. تناول بيتر الإفطار وبعده الشاي في مطعم صغير، وكان به زبائن آخرون أيضًا. دخلت مجموعة صغيرة من جنود قوات الدعم السريع إلى المطعم وتناولوا طعامهم. ولابد أن شخصًا ما نبَّه الجيش إلى وجود قوات الدعم السريع، لأنه بعد وقت قصير حضر أفراد الجيش إلى المنطقة، وسُمعت طلقات رصاص من بعيد، حيث كانوا يشتبكون مع مجموعة أخرى من قوات الدعم السريع في مكان بعيد. أمر أفراد قوات الدعم السريع الأشخاص الموجودين في المطعم بأن يستلقوا أرضًا، وفي الوقت نفسه وصلت مجموعة أكبر من قوات الدعم السريع.

حاول بيتر أن يهرب، ولكنه كان ضخم البنية وبطيئًا في حركته. طلب منه أحد جنود قوات الدعم السريع أن يتوقف، ثم أطلق عليه النار ثلاث مرات، وأصابته طلقتان في مؤخرة

---

[37] تنصُّ المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف على حظر "الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله" للمدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال [بموجب القانون الدولي الإنساني، يشمل مصطلح الأشخاص العاجزين عن القتال أي شخص وقع في قبضة الخصم؛ وأي شخص أصبح عاجزًا عن الدفاع عن نفسه بسبب فقدانه الوعي، أو غرق سفينته، أو إصابته بجروح، أو مرض؛ وأي شخص أفصح بوضوح عن نيته في الاستسلام، شريطة أن يُحجم عن أي عمل عدائي وألا يحاول الفرار]. وتورد اتفاقيات جنيف الأربعة جميعها "القتل العمد" للأشخاص المحميين باعتباره انتهاكًا جسيمًا، كما يُحدد القتل العمد باعتباره جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء. انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، القاعدة 89: الاعتداء على الحياة. الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule89#title-2؛ وكذلك: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(ج)(1).

[38] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)(1).

[39] مقابلات عبر اتصالات صوتية مع اثنين من الشهود، 22 و23 مايو/أيار 2023.

رأسه وطلقة في مؤخرة عنقه، فسقط وتُوفي على الفور. لم تُطلق سوى هذه الطلقات الثلاث التي قتلت بيتر".[40]

وفي حالة أخرى، أُصيب صحفي إثر إطلاق النار عليه من أفراد في قوات الدعم السريع عصر يوم 1 مايو/أيار 2023. وقد أخبر منظمة العفو الدولية أنه كان يلتقط صورًا بهاتفه على الجانب الشمالي من جسر المنشية، ناحية شرق النيل، عندما أوقفه بعض أفراد قوات الدعم السريع واتهموه بالتجسس عليهم. وأضاف قائلًا:

"أخبرتهم أنني مواطن عادي ولا أتجسس عليهم. أخذوني إلى أسفل الجسر حيث كانوا يخيّمون، ودفعوني على الأرض، وراحوا يضربونني بالعصي. كان هناك ستة منهم حولي. أطلق أحدهم النار عليَّ من مسدس، فاخترقت الرصاصة ظهري واستقرت في بطني. وبعد أن تحققوا من أوراقي وتأكدوا أنني لستُ جنديًا ولا علاقة لي بالجيش، تركوني أذهب. سرتُ وحدي إلى منزل أحد أقربائي الذي يعيش في منطقة قريبة. لم أذهب إلى المستشفى لأن الوضع في المستشفيات صعب. استخرج أحد الأطباء الرصاصة التي استقرت في بطني، وقال إنني محظوظ لأن الرصاصة لم تسبب أي ضرر داخلي".[41]

وشاهد صحفي آخر من الخرطوم أفرادًا من قوات الدعم السريع وهم يطلقون النار على صبي حاول الفرار بعدما رفض أن يسلمهم هاتفه. وقال الصحفي لمنظمة العفو الدولية:

"خلال الأسبوع الأول من القتال، شاهدت أفرادًا من قوات الدعم السريع يطلقون النار على صبي صغير. كان صبيان صغيران يسيران في الشارع في حي حلة حمد، عندما أوقفهما أفراد من قوات الدعم السريع وطلبوا منهما أن يسلما هاتفيهما. أعطاهم أحد الصبيين هاتفه، أما الآخر فرفض وركض هاربًا، فأطلقوا النار عليه وأصابوه في ظهره. أعرف الصبي الذي أُصيب بالرصاص، فهو يذهب إلى مدرسة قرآنية بالقرب من منزلي. ساعدت الصبي المُصاب، وأخذته إلى مستشفى [حُجب الاسم لدواعٍ أمنية] في شمال الخرطوم، وهو الآن يتعافى من إصابته".[42]

هجوم على كنيسة وعلى قساوسة

اقتحم أفراد من قوات الدعم السريع مجمع كنيسة مارجرجس القبطية في مدينة الخرطوم بحري بالعاصمة في وقت متأخر من مساء 13 مايو/أيار 2023. وقال اثنان من ضحايا الهجوم لمنظمة العفو الدولية إن أفراد قوات الدعم السريع أطلقوا النار وأصابوا خمسة من القساوسة، وسرقوا مبالغ مالية طائلة وصليبًا من الذهب.[43] كما شتموا وهددوا الأشخاص الحاضرين، وطلبوا أن يعرفوا مكان الفتيات اليتيمات، حيث كانوا على ما يبدو يعتزمون الاعتداء عليهن جنسيًا.[44] واستخدم أفراد القوات أيضًا شتائم وتهديدات عندما خاطبوا المصلين المتواجدين في الكنيسة ومحيطها (وذكر الشاهدان أنهما سمعا عبارة "يا مصريين يا كلاب، اخرجوا من هنا للأبد")، وقد يعني ذلك أن للهجوم دوافع سياسية.[45]

وقال أحد الضحايا لمنظمة العفو الدولية:

"كان هناك ما بين 12 إلى 15 مسلحًا في شاحنة صغيرة من النوع الذي تستخدمه قوات الدعم السريع، وكان بعضهم يرتدون زي قوات الدعم السريع، والبعض الآخر يرتدون زيًا مدنيًا، وكانوا يحملون بنادق آلية طراز كلاشينكوف. اقتحم هؤلاء الكنيسة نفسها وأماكن إقامة الأسقف والقساوسة. كانوا يصيحون ويشتموننا، ويقولون عبارات مثل: "يا مصريين يا كلاب، يا أولاد الكلب"، وسألوا عن الأموال والذهب، وكانوا يريدون أن يعرفوا مكان الفتيات اللاتي يعشن في دار الأيتام في المجمع. ولحسن الحظ، تمكنت

---

[40] مقابلة عبر اتصال صوتي مع شاهد على واقعة القتل، 22 مايو/أيار 2023. وقدم الشاهد الثاني رواية مماثلة لما حدث. مقابلة عبر اتصال صوتي، 23 مايو/أيار 2023.
[41] مقابلة عبر اتصال صوتي مع الصحفي، 15 مايو/أيار 2023. وحُجب الاسم لدواعٍ أمنية.
[42] مقابلة عبر اتصال صوتي مع صحفي من الخرطوم، 10 أبريل/نيسان 2023. وحُجب الاسم لدواعٍ أمنية.
[43] مقابلات عبر اتصال صوتي مع اثنين من الضحايا، 23 مايو/أيار 2023.
[44] مقابلات عبر اتصال صوتي مع اثنين من الضحايا، 23 مايو/أيار 2023.
[45] مقابلات عبر اتصال صوتي مع اثنين من الضحايا، 23 مايو/أيار 2023.

الفتيات من الاختباء وهن الآن في مكان آمن. كان أحدهم يتحدث لغة ما ليست عربية ولا إنجليزية.

ضربوا بعضنا بكعوب البنادق، وأطلقوا النار وأصابوا خمسة آخرين، أُصيب أربعة منهم في سيقانهم، وأصيب الخامس في البطن. دمروا المكان، وسرقوا هواتف وصليبًا من الذهب ومبلغًا كبيرًا من المال. غادرنا المجمع في اليوم التالي، ومنذ ذلك الحين أخبرنا بعض الجيران أن مقاتلي قوات الدعم السريع عادوا إلى المجمع عدة مرات، وواصلوا السلب والنهب. وفي يوم 23 مايو/أيار، اقتحموا أيضًا دير الرهبان في مجمع الكنيسة، وفي يوم 22 مايو/أيار، اقتحموا كنيسة مار مينا القبطية. كما استهدفت هجمات مماثلة كنائس أخرى".[46]

1.3 تجدُّد الهجمات ذات الدوافع العِرقية في غرب دارفور

منذ 15 أبريل/نيسان 2023، تعرضت بلدة الجنينة والمناطق المحيطة بها في غرب دارفور لموجات من الهجمات وأعمال العنف، وذلك بتأليب قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها ضد الجماعة المسلحة المعروفة باسم التحالف السوداني، المدعوم من القوات المسلحة السودانية، ومقاتلي المساليت. وأدى ذلك إلى مقتل وإصابة مئات المدنيين، ومعظمهم من المساليت؛ وتدمير ونهب منازل ومنشآت ومرافق مهمة للبنية الأساسية المدنية، مثل مستشفى الجنينة التعليمي،[47] والأسواق الرئيسية في بلدة الجنينة وغيرها من البلدات، بما فيها مستري وتندلتي.[48]

وتركِّز الحالات المحدَّدة، الواردة أدناه، في المقام الأول على الهجمات التي وُجهت عمدًا ضد المدنيين. ويُلاحظ وقوع أعمال عنف ذات دوافع عِرقية في إقليم دارفور، وهي تستهدف الرجال والصبية الأكبر سنًا من جماعة المساليت العِرقية. كما تتضمن حالات العنف الموثَّقة هجمات مباشرة بين الفصائل المتحاربة، وكثيرًا ما يقع المدنيون (من النساء والرجال والأطفال من كل الأعمار) في مرمى النيران. ويتناول الفصل الرابع بمزيد من التفصيل حالات قتل وإصابة مدنيين خلال اشتباكات وهجمات قد تكون عشوائية أو غير متناسبة.

الجنينة

في مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال أشخاص، فرُّوا من بلدة الجنينة إلى شرق تشاد، إن البلدة تعرضت لهجمات من اتجاهات مختلفة على أيدي ميليشيات عربية مُسلحة تسليحًا ثقيلًا، ومدعومة من مقاتلي قوات الدعم السريع. ووقعت بعض هذه الهجمات في سياق الاشتباكات المسلحة بين الطرفين المتحاربين.[49] وحدد بعض الشهود المهاجمين باعتبارهم من الميليشيات العربية، المدعومة من مقاتلي قوات الدعم السريع، وذلك استنادًا إلى ملابسهم،[50] ومظهرهم واللهجة التي يتحدثون بها، فضلًا عن التعاملات السابقة مع تلك الجماعات. وذكر هؤلاء السكان أن أفراد الميليشيات العربية المسلحة، ومقاتلي قوات الدعم السريع، كانوا يستهدفون أفرادًا بعينهم من جماعة المساليت. وباستثناء حالة تعرّض فيها ثلاثة شبان لإطلاق النار، وقُتل أحدهم جراء ذلك، على أيدي مقاتلي المساليت بعدما اتُهموا بالوقوف إلى جانب

---

[46] مقابلة عبر اتصال صوتي مع قس كان موجودًا أثناء الهجوم، 23 مايو/أيار 2023. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع قس آخر كان موجودًا أثناء الهجوم، وقدم وصفًا متسقًا إلى حد بعيد لما حدث. مقابلة عبر اتصال صوتي، 23 مايو/أيار 2023. حُجبت الأسماء لدواعٍ أمنية.

[47] Médecins Sans Frontières (MSF), "Sudan: MSF denounces looting of El Geneina Teaching Hospital", 28 April 2023, https://www.doctorswithoutborders.org/latest/sudan-msf-denounces-looting-el-geneina-teaching-hospital.

[48] مقابلات عبر اتصالات صوتية ومقابلات شخصية مع أربعة من مراقبي حقوق الإنسان، من بينهم اثنان هربا من بلدة الجنينة، عقب هجمات يوم 15 مايو/أيار 2023، وواحد هرب من الجنينة يوم 28 أبريل/نيسان 2023؛ مقابلات عبر اتصالات صوتية مع صحفيّيْن يراقبان أعمال العنف في غرب دارفور، في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2023؛ ومقابلات شخصية مع أكثر من 20 من سكان بلدات الجنينة وتندلتي ومستري أجريت في بعض مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، من بينها مخيمات أدري، وكفرون، وغاغا، وفرشانا، في الفترة من 23 إلى 29 يونيو/حزيران 2023.

[49] مقابلات شخصية مع عشرات من سكان الجنينة في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، خلال الفترة من 23 إلى 29 يونيو/حزيران 2023، ومقابلات عبر اتصالات صوتية ومقابلات شخصية مع أربعة من مراقبي حقوق الإنسان، من بينهم اثنان هربا من بلدة الجنينة، عقب هجمات يوم 15 مايو/أيار 2023، وواحد هرب من الجنينة يوم 28 أبريل/نيسان 2023؛ مقابلات عبر اتصالات صوتية مع صحفيّيْن يراقبان أعمال العنف في غرب دارفور، في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2023.

[50] ذكر الشهود، على وجه الخصوص، أن المهاجمين كانوا يرتدون الكدمول، وهو عبارة عن قطعة طويلة من القماش يلفها الرجال حول الرأس والوجه بطريقة معينة، وأحيانًا ما تخفي جزءًا من الوجه، ويرتدون الجلابية، وهو رداء تقليدي فضفاض. كما تعرَّف الشهود على مقاتلي قوات الدعم السريع من خلال الزي الذي يرتدونه.

القبائل العربية، فقد كان الذين قُتلوا وأُصيبوا في جميع الحالات التي وقعت في الجنينة التي وُثِّقت في التقرير الحالي، ممن ينتمون إلى جماعة المساليت.

ووقع بعض أسوأ الهجمات في الجنينة على مدى بضعة أيام، في الفترة من 23 إلى 27 أبريل/نيسان، ومن 12 إلى 15 مايو/أيار، ومن 14 إلى 16 يونيو/حزيران 2023.

وبدأت أول موجة من موجات العنف في الجنينة بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، في يومي 23 و24 أبريل/نيسان 2023. وقد أُصيب إبراهيم آدم محمد، البالغ من العمر 52 عامًا، وشقيقه محمد، البالغ من العمر 45 عامًا، بطلقات نارية يوم 25 أبريل/نيسان 2023، بينما كانا يجلسان خارج منزلهما في حي البحيرة.

تعرَّض إبراهيم آدم محمد، البالغ من العمر 52 عامًا، لإطلاق النار، وأُصيب بعيار في البطن، على أيدي الميليشيات العربية، بينما كان يجلس خارج منزله في حي البحيرة ببلدة الجنينة في غرب دارفور، يوم 25 أبريل/نيسان 2023. © منظمة العفو الدولية، 23 يونيو/حزيران 2023.

.

وقال إبراهيم لمنظمة العفو الدولية:

"كانت الميليشيات العربية منتشرة في جميع أنحاء الحي في ذلك اليوم. كان عدد منهم يرتدون الجلابيات والكدمول، وأطلقوا النار فأصابوني وأصابوا أخي. أُصبت في البطن، ونُقلت إلى مستشفى في حي المدارس، حيث استخرج طبيب محلي الرصاصة. وفيما بعد تمكنتُ من الوصول إلى أدري يوم 19 يونيو/حزيران 2023. لا أعرف إن كان أخي قد نجا من الموت أم لا، فقد كانت آخر مرة رأيته فيها عندما أُصبنا بالرصاص".[51]

وفي 14 مايو/أيار 2023، قُتل آدم زكريا إسحاق، البالغ من العمر 38 عامًا، وهو طبيب ومدافع عن حقوق الإنسان، وكان يعمل مع شبكة دارفور لحقوق الإنسان، كما قُتل معه 13 شخصًا آخرين في مركز الإنقاذ الطبي، وهو عيادة صحية في حي الجمارك ببلدة الجنينة. وقال اثنان من زملاء الطبيب لمنظمة العفو الدولية إن أفراد ميليشيا عربية مسلحة دخلوا العيادة حيث كان د. آدم يعالج بعض المرضى، وأطلقوا النار عليه فأردوه قتيلًا مع 13 مريضًا.[52]

[51] مقابلة شخصية مع إبراهيم آدم محمد، يوم 23 يونيو/حزيران 2023، في مخيم أدري في شرق تشاد.
[52] مقابلات عبر اتصالات صوتية مع اثنين من زملاء د. آدم زكريا إسحاق، في 15 مايو/أيار 2023. حُجبت أسماؤهما لدواعٍ أمنية.

د. آدم زكريا إسحاق، طبيب ومدافع عن حقوق الإنسان، كان يبلغ من العمر 38 عامًا، وقُتل مع 13 شخصًا آخرين في مركز الإنقاذ الطبي في بلدة الجنينة بغرب دارفور، يوم 14 مايو/أيار 2023. © صورة خاصة.

وقال أحد الزميلين، وقد سبق له أن تحدث أيضًا مع أحد أقارب الدكتور آدم بعدما تعرَّف على جثة الطبيب في ذلك اليوم:

"كان دكتور آدم أحد مراقبي حقوق الإنسان لدينا... وكان يعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في غرب دارفور وخاصة في الجنينة. كان يعالج المرضى في عيادة صغيرة عندما قُتل، لأن المستشفى الرئيسي في الجنينة دمرته الميليشيا المسلحة نفسها، وقوات الدعم السريع، في أواخر أبريل/نيسان. أُصيب برصاصة في صدره. ترك وراءه زوجته وصبيّيْن صغيريْن يبلغان من العمر أربعة وستة أعوام".[53]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال خريج حديث من جامعة في الخرطوم، ويبلغ من العمر 23 عامًا، إنه تعرض لإطلاق النار عدة مرات على أيدي أفراد من قوات الدعم السريع، بينما كان يسير في حي الجبل عصر يوم 9 يونيو/حزيران 2023. وأوضح أنه كان في ذلك الوقت مع أشخاص آخرين يحاولون الفرار إلى مكان آمن بعدما ازدادت حدة القتال بين الطرفين المتحاربين. وأطلق أحد أفراد قوات الدعم السريع النار عليه عمدًا من مسافة قريبة، فأصابه في ذراعه اليمنى وفي بطنه.

خريج حديث من جامعة في الخرطوم، ويبلغ من العمر 23 عامًا، تعرَّض لإطلاق النار عدة مرات، يوم 9 يونيو/حزيران 2023، في بلدة الجنينة بغرب دارفور، مما أدى إلى إصابته بشلل من منطقة الخصر حتى قدميه. منظمة العفو الدولية، 25 يونيو/حزيران 2023.

[53] مقابلة عبر اتصال صوتي مع أحد زملاء د. آدم زكريا إسحاق، يوم 15 مايو/أيار 2023. حُجب الاسم لدواعٍ أمنية.

"أصابتني إحدى الطلقات في البطن، واخترقت الجسم حتى الظهر، مما أدى إلى إصابتي بشلل من الخصر حتى القدمين. كما أطلقت قوات الدعم السريع النار عمدًا على عدة أشخاص آخرين كانوا يركضون أيضًا بالقرب مني".[54]

وفي 14 يونيو/حزيران 2023، قُتل خميس أبكر، والي غرب دارفور. وكان مقاتلون من قوات الدعم السريع قد اقتادوه إلى الحجز في وقت سابق من اليوم نفسه. وكان خميس أبكر يتولى أيضًا قيادة الجماعة المسلحة المعروفة باسم التحالف السوداني. ويُظهر مقطع فيديو، تحققت منه منظمة العفو الدولية مجموعة من مقاتلي قوات الدعم السريع، ومن بينهم قائد قوات الدعم السريع في غرب دارفور اللواء عبد الرحمن جمعة، وهم يُجبرون خميس أبكر على النزول من مركبة ودخول أحد المباني. وفيما بعد، استطاع بعض مستخدمي تويتر تحديد موقع هذا المبنى بأنه مجمع عسكري في بلدة الجنينة،[55] كما تعرفت عليه مصادر، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معها، وذكرت أنه المقر الرئيسي لقوات الدعم السريع.[56] وفي مقطع الفيديو، تحققت منه المنظمة، يظهر خميس أبكر وهو يسير باتجاه مبنى توجد أعلى بابه لوحة كُتبت عليها باللغة العربية عبارة "مكتب القائد". واستنادًا إلى موقع الشمس، يبدو أن مقطع الفيديو هذا قد صُوِّر في فترة ما بعد الظهيرة، ما بين الساعة الثانية والساعة الرابعة بعد الظهر. ويُظهر مقطع فيديو آخر، صُوِّر ليلًا، وبدأ تداوله بعد بضع ساعات، مقتل خميس أبكر بوحشية.[57]

أعلى: مقطع فيديو نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي، ويُظهر اللواء عبد الرحمن جمعة (إلى اليسار) وهو يصحب والي غرب دارفور خميس أبكر (إلى اليمين) إلى داخل مبنى كُتبت على بابه عبارة "مكتب القائد" في المقر الرئيسي لقوات الدعم السريع في بلدة الجنينة.[58]

وتلقت منظمة العفو الدولية مقطع فيديو آخر من مصدر سري، يُظهر جثتي الوالي وأحد حراسه الشخصيين. ويُظهر مقطع الفيديو، الذي صُوِّر ليلًا، الجثتين المضرجتين بالدماء، وقد أُلقيتا على الأرض ووجهيهما إلى أعلى. ويوحي وضع الجثتين بأنهما نُقلتا قبل تصوير المقطع. ومع تنقل الكاميرا بين الجثتين، يسلِّط شخص

[54] مقابلة شخصية، يوم 25 يونيو/حزيران 2023، في مخيم أدري في شرق تشاد.
[55] انظر مقطع الفيديو على تويتر، 15 يونيو/حزيران 2023. الرابط:
https://twitter.com/Toowavvy7/status/1669380350437359617?s=20.
[56] تعرفت مصادر، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معها، على هذا المبنى، وذكرت أنه المقر الرئيسي لقوات الدعم السريع.
[57] انظر الحاشية رقم 55.
[58] انظر مقطع الفيديو على تويتر، 14 يونيو/حزيران 2023. الرابط:
https://twitter.com/waleedtherapy/status/1669028166365585410.

آخر الضوء على الجثتين ليجعلهما أكثر وضوحًا. ويُلاحظ أن الوالي خميس أبكر مُصاب بجرح نافذ من رصاصة في الجانب الأيسر من الرأس. وقد استشارت منظمة العفو الدولية خبيرًا في الطب الشرعي، وكان تقييمه لسبب الوفاة أنه يرجع بالتأكيد لإصابة بطلق ناري أو أكثر في الرأس،[59] وإن كان من المحتمل وجود جروح أخرى في الجذع.[60]

وفي مقطع فيديو نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي في 19 يونيو/حزيران 2023، ذكر اللواء عبد الرحمن جمعة أنه حاول حماية الوالي بعد القبض عليه أول الأمر، وأوضح أن حشدًا كبيرًا من العامة المسلحين، الذين لا يعملون تحت إمرته، تمكنوا من إخضاعه، وقتلوا اثنين من حراسه في غمار ذلك، ثم أخذوا الوالي. وأكَّد أنه لم يشاهد الوالي مرة أخرى إلى أن عُثر عليه ميتًا.[61]

إلا إن شخصًا كان يعمل مع خميس أبكر قال لمنظمة العفو الدولية إنه شاهد الوالي وهو يُقتاد إلى حجز قوات الدعم السريع، وقدم وصفًا يشير إلى أن الوالي ظل محتجزًا هناك حتى وفاته، فقال:

> **"استُدعي الوالي إلى مقر قيادة قوات الاحتياطي المركزي [فرع من فروع قوات الشرطة السودانية مُسلح تسليحًا ثقيلًا] لحضور اجتماع، وكنتُ من بين الذين رافقوه.[62] انتظرتُ في الخارج. وبعد وقت قصير من وصوله إلى مقر قوات الاحتياطي المركزي، اقتاده أفراد قوات الدعم السريع مع حارس شخصي من حراسه، وهو عبد العزيز محمد أبو بكر، بعيدًا إلى مقر قوات الدعم السريع. تعقبتهم، ولكن عندما وصلتُ إلى السوق، كان الطريق مغلقًا، ولم أستطع التقدم بعد ذلك، فصعدت إلى سطح بناء قريب حتى أتمكن من مراقبة مجمع قوات الدعم السريع.**
>
> **وفي حوالي الساعة السادسة مساءً، سمعتُ صوت طلقات نارية، واحتفالات من مجمع قوات الدعم السريع، فأدركتُ أنهم قتلوا الوالي. وفيما بعد، أرسلنا فردًا من أفراد قوات الدعم السريع كان يتعاون معنا إلى مجمع قوات الدعم السريع لتقصي ما حدث للوالي، وقد نشر مقطع فيديو صوَّره داخل المجمع، ويُظهر جثتي الوالي وحارسه الشخصي عبد العزيز أبو بكر".**[63]

ولم ترد قوات الدعم السريع على استفسارات منظمة العفو الدولية بخصوص ملابسات مقتل الوالي خميس أبكر.[64]

وأدى مقتل والي غرب دارفور إلى خروج أعداد كبيرة من جماعة المساليت إلى شرق تشاد.[65] ونُشرت على تويتر مقاطع فيديو تُظهر حشودًا من مئات الأشخاص يرحلون سيرًا على الأقدام على طول الطرق إلى خارج الجنينة، في الأيام التي أعقبت وفاة الوالي.[66] وقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع عشرات من الذين فرُّوا، حيث قالوا إنهم تعرضوا لهجمات من الميليشيات العربية، ونُهبت متعلقات كثيرين منهم أثناء فرارهم. كما ذكر الفارون أن عشرات المدنيين، وربما أكثر، قد قُتلوا وأُصيبوا.[67] ويُظهر مقطع فيديو، نُشر على تويتر، أفراد الميليشيات العربية وهم يفتشون متعلقات أشخاص.[68] وكان بعض الفارين يخرجون برفقة مسلحين من المساليت، وقد تحدثوا عن اشتباكات وقعت بين هؤلاء المسلحين والميليشيات العربية. وقال عدد من

---

[59] مقطع الفيديو محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.
[60] تقرير خبير الطب الشرعي محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.
[61] قوات الدعم السريع، منشور على فيسبوك، 19 يونيو/حزيران 2023. الرابط: https://web.facebook.com/www.rsf.gov.sd/videos/1209295466455579/?__rdc=1&__rdr.
[62] لمزيد من المعلومات عن قوات الاحتياطي المركزي، انظر، على سبيل المثال:
SUDAN: CENTRAL RESERVE POLICE, March 2022, https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/Briefing-Central-Reserve-Police.pdf.
[63] مقابلة شخصية مع أحد العاملين في مكتب الوالي، 27 يونيو/حزيران 2023، أدري، شرق تشاد. وقد راجعت منظمة العفو الدولية مقطع الفيديو الذي يُظهر جثتي الوالي وحارسه، اللذين تعرضا للضرب بوحشية.
[64] رد قوات الدعم السريع، بتاريخ 14 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.
[65] UN News, "Sudan: OHCHR calls for 'urgent action' to end militia attacks on people fleeing El Geneina," 24 June 2023, https://news.un.org/en/story/2023/06/1138072.
("وقد تزايد خروج المدنيين من المدينة في أعقاب مقتل الوالي يوم 14 يونيو/حزيران، بعد ساعات فحسب من تصريحاته التي اتهم فيها قوات الدعم السريع والميليشيات بارتكاب "إبادة جماعية"...").
[66] انظر مثالًا لمقاطع الفيديو هذه على الرابط: https://twitter.com/Thms_Pointer/status/1669444729015005191?s=20.
[67] مقابلات شخصية، في الفترة من 23 إلى 29 يونيو/حزيران 2023، في أربعة مواقع في شرق تشاد.
[68] منشور على تويتر، 18 يونيو/حزيران 2023. الرابط: https://twitter.com/AdamSiddiq7/status/1670383311741411329?s=20.
واستنادًا إلى ما يظهر من التضاريس واللغة والملابس، فإن هذا المقطع، على ما يبدو، يصوِّر أشخاصًا يغادرون غرب دارفور، في الوقت نفسه الذي نُشرت فيه مقاطع الفيديو الأخرى في المناطق خارج الجنينة؛ إلا إن مكان تصوير هذا المقطع غير واضحة بدقة.

الناجين والشهود الآخرين لمنظمة العفو الدولية إن بعض الرجال المساليت قد استُهدفوا عمدًا من الميليشيات العربية، بينما قُتل أو أُصيب كثيرون آخرون برصاصات طائشة.[69]

وقُتلت فتاة تبلغ من العمر 11 عامًا، وتُدعى ندى محمد عبد الله، إثر إصابتها بالرصاص، كما أصيب أربعة من أقاربها، وهم امرأتان وشاب يبلغ من العمر 17 عامًا ورجل، عندما أُطلقت النار على السيارة التي كانوا يستقلونها بالقرب من قرية أدي كون الحدودية يوم 15 يونيو/حزيران 2023. كما قُتلت أربع نساء أخريات كُن مسافرات في الحافلة نفسها. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال ابن عم ندى، ويُدعى محمد ويبلغ من العمر 17 عامًا:

محمد، البالغ من العمر 17 عامًا، أُصيب بطلق ناري في كاحل قدمه اليمنى، يوم 15 يونيو/حزيران 2023. © منظمة العفو الدولية، 29 يونيو/حزيران 2023.

"كنَّا 20 في سيارتنا، 12 من عائلتي وثمانية آخرون. كنَّا مسافرين مع سيارات أخرى في قافلة يرافقها مسلحون من المساليت. انقلبت سيارتنا بالقرب من أدي كون، فتخلفنا عن القافلة. وعندما عُدنا إلى الطريق، أطلق أفراد من الميليشيات العربية، يستقلون دراجات نارية ويرتدون ملابس مدنية، النار على سيارتنا من الجانب الأيمن. قُتلت ابنة عمي ندى وأربع نساء أخريات. وأُصيب ابن عمي عثمان، البالغ من العمر 40 عامًا والذي كان يقود السيارة، بعيارات في الرقبة، بينما أُصيبت شقيقته إلهام، البالغة من العمر 20 عامًا، وابنة عمي زينب، البالغة من العمر 27 عامًا، بطلقات في الذراع اليمنى. وأُصبتُ أنا برصاصة في كاحل القدم اليمنى، واخترقت الرصاصة الكاحل من الجهة اليمنى وخرجت من الجهة اليسرى. هربنا سيرًا على الأقدام عبر الحدود إلى أدري، وتركنا جثث ابنة عمي والنساء الأربعة في السيارة".[70]

وأُصيب علاء الدين محمد عبود، البالغ من العمر 23 عامًا، برصاصة في كاحل القدم اليُسرى، بعد ظهر يوم 27 أبريل/نيسان 2023، بالقرب من منزله في حي المدارس ببلدة الجنينة. وقد قال لمنظمة العفو الدولية إن أفرادًا من الميليشيات العربية أرغموا رجلًا وصبيًا يبلغ من العمر 15 عامًا، كانا بصحبته أثناء الفرار إلى تشاد يوم 15 يونيو/حزيران 2023، على الاستلقاء على الأرض، ثم أطلقوا النار عليهما فقتلوهما، بالقرب من قرية شكري، التي تبعد حوالي 10 كيلومترات (حوالي 6,21 ميلًا) غرب الجنينة:

"كان بابو محمد زكريا، البالغ من العمر 27 عامًا؛ وعبدو كرم الدين آدم، البالغ من العمر 27 عامًا، من بين الذين قُتلوا، وكان هناك آخرون أيضًا، لكنني لا أعرف أسماءهم. كنا نحن الثلاثة قد جئنا معًا، بصحبة أشخاص آخرين من المدينة. وعندما أوقفتنا الميليشيات

[69] مقابلات شخصية، في الفترة من 23 إلى 29 يونيو/حزيران 2023، في أربعة مواقع في شرق تشاد.
[70] مقابلة شخصية مع محمد، 29 يونيو/حزيران 2023، في أحد مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. كما أُجريت مقابلة مع إلهام في الوقت نفسه، وقدمت مزيدًا من التفاصيل عن الواقعة.

العربية، تفرق كثيرون وركضوا بعيدًا واختبأوا، والبعض الآخر لم يتمكنوا من الهرب، وأُجبروا على الاستلقاء أرضًا. وهذا ما حدث لكل من بابو وآدم. كنتُ بعيدًا عنهما نوعًا ما، وتمكنت من الاختباء".[71]

وتلقت منظمة العفو الدولية أيضًا ادعاءات بأن أفرادًا من جماعات المسالية المسلحة استهدفوا عمدًا أفرادًا من القبائل العربية أو أفرادًا اشتبهوا في أنهم يساندون القبائل العربية. وفي إحدى الحالات، علمت منظمة العفو الدولية من أقارب رجل يبلغ من العمر 27 عامًا، وأمه من قبيلة عربية ووالده من قبيلة إفريقية غير قبيلة المساليت، أنه تعرَّض لضغوط متكررة من إحدى جماعات المساليت المسلحة لكي يتعاون معهم ويمدهم بمعلومات عن أنشطة العرب ممن يعيشون في الحي الذي يقيم فيه، وعندما رفض تعرَّض للتهديد مرارًا.[72] وفي 27 مايو/أيار 2023، توجَّه أفراد من إحدى جماعات المساليت المسلحة للبحث عنه في منزله، ووجدوه أخيرًا في المكان الذي كان يقيم فيه. وقد تُوفي في غضون بضع ساعات، بعد أن أبلغ عائلته أن أفراد الجماعة المسلحة أطلقوا النار عليه، وذلك وفقًا لما ذكره الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم.[73]

كما تعرَّض شابان آخران من غير قبيلة المساليت كانا معه لإطلاق النار عليهما مما أدى إلى إصابتهما في الحادثة نفسها. وقال أقارب أحد الشابين لمنظمة العفو الدولية إنهم تعرضوا أيضًا لضغوط من مسلحين من المساليت لتقديم معلومات عن أماكن وأنشطة السكان العرب في الحي.[74] وقال أحد الذين كانوا متواجدين آنذاك لمنظمة العفو الدولية:

"عندما حذَّرنا أحد الجيران من أن مقاتلي المساليت قادمون لمهاجمتنا، حاولنا الهرب، ولكن كان الأوان قد فات. لحقوا بنا ونحن في الفناء أمام البوابة، فتفرقنا. أطلقوا أكثر من 100 رصاصة. كان ["عبدي"] أكثر من أُصيب إصابات خطيرة. وكان ["آدم"] و["علي"] قريبين منه، ولكن من حسن حظهما أنهما بقيا على قيد الحياة. أما أنا والباقون فكنَّا على مسافة أبعد في الخلف، وتمكنَّا من التفرق وتفادي الإصابة. ظننتُ أننا سوف نموت جميعًا".[75]

وردًا على استفسارات منظمة العفو الدولية عن الإجراءات التي اتخذتها قوات الدعم السريع لمنع أفراد قواتها والمنتسبين إليها من ارتكاب هجمات ذات دوافع عرقية في غرب دارفور، قالت قوات الدعم السريع:

"قبل اندلاع الحرب، كانت قوات الدعم السريع تشارك بنشاط في جهود المصالحة بين القبائل في السودان، ولاسيما في دارفور... وكان القائد العام لقوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو بنفسه في الجنينة العام الماضي وظل هناك لمدة شهرين للسبب نفسه، وهو التوسط بين القبائل العربية وقبيلة المساليت".[76]

وأضافت قوات الدعم السريع قائلةً: "في بداية الحرب، كانت كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية تسيطر على جزء من الجنينة. وحافظت قوات كل طرف على مواقعها داخل المدينة، ولم تشارك في القتال. ومع ذلك بدأت هيئة الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية في فتح مخازن السلاح في فترة مبكرة، وبدأت تسلم الأسلحة لقبيلة المساليت لمحاربة القبائل العربية. وهكذا، اندلع نزاع قَبَلي في المدينة منذ الأيام الأولى للحرب. وبسبب الحرب، لم تتمكن قوات الدعم السريع والتجمعات المحلية من التوسُّط بين الجانبين".[77]

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقُّق بشكل مستقل من ادعاءات قوات الدعم السريع بأن القوات المسلحة السودانية قد سلَّمت أسلحةً لقبيلة المساليت.

---

[71] مقابلة شخصية، يوم 24 يونيو/حزيران 2023، في مخيم اللاجئين في أدري، شرق تشاد. كما قال علاء الدين إنه عندما أُصيب بطلق ناري في كاحل قدمه، يوم 27 أبريل/نيسان 2023، كانت هناك اشتباكات في المنطقة، وأن ثلاثة أشخاص آخرين من الحي قد قُتلوا.
[72] مقابلات شخصية مع أقارب الرجل، يومي 26 و27 يونيو/حزيران 2023، في شرق تشاد.
[73] مقابلات شخصية مع أقارب الرجل، يومي 26 و27 يونيو/حزيران 2023، في شرق تشاد.
[74] مقابلة عبر اتصال صوتي مع أحد الناجين من الهجوم وهو قريب أحد الضحايا، 26 يوليو/تموز 2023.
[75] مقابلة عبر اتصال صوتي مع أحد الناجين من الهجوم، وهو قريب أحد الضحايا، 26 يوليو/تموز 2023. وقد استُخدمت أسماء مُستعارة بدلًا من الأسماء الحقيقية الواردة في الشهادة، حرصًا على حماية هوية الأفراد وأمنهم.
[76] رد قوات الدعم السريع، بتاريخ 14 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.
[77] رد قوات الدعم السريع، بتاريخ 14 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

تندلتي

شهدت تندلي، وهي بلدة صغيرة في شمال غرب بلدة الجنينة ومتاخمة للحدود التشادية، حلقاتٍ من العنف العِرقي أودت بحياة مدنيين، حيث وقع بعضهم في مرمى النيران، بينما استُهدف البعض الآخر عمدًا.[78] وقال عدد من سكان البلدة لمنظمة العفو الدولية إن التصعيد الأخير في أعمال العنف جاء في أعقاب حادثة وقعت يوم 24 مارس/آذار 2023، وتعرض خلالها اثنان من أبناء القبائل العربية للضرب حتى الموت على أيدي سكان من غير العرب، حيث اتهموهما بقتل رجل أعمال بارز في اليوم السابق.[79]

وقد أدى اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الخرطوم يوم 15 أبريل/نيسان 2023 إلى تفاقم التوترات القائمة في إقليم دارفور. وفي وقت مبكر من صباح يوم 17 مايو/أيار 2023، تعرَّض رجلان، أحدهما من قبيلة عربية والآخر من قبيلة تاما، لاعتداء على أيدي رجال مسلحين، مما أسفر عن إصابتهما.[80] وفي أعقاب هذه الحادثة، هاجم مسلحون من القبائل العربية جماعات مسلحة من المساليت، وتبع ذلك اندلاع اشتباكات بين الطرفين. وقُتل سبعة مدنيين من المساليت، بينهم امرأة، ولقي بعضهم مصرعه في هجمات متعمدة، بينما قُتل البعض الآخر برصاصات طائشة.[81]

وقال شهود لمنظمة العفو الدولية إن عبد الرحمن إبراهيم أحمد، وهو مزارع يبلغ من العمر 45 عامًا؛ وعلي إسحاق علي بشير، وهو مزارع يبلغ من العمر 27 عامًا، قد قُتلا بإطلاق النار عليهما عمدًا بينما كانا يحاولان عبور النهر إلى تشاد يوم 17 مايو/أيار 2023.[82] كما قُتل خمسة مدنيين آخرين، من بينهم مريم محمد أحمد، وكانت في مطلع الأربعينات من العمر؛ وابن عمها حسن إبراهيم، البالغ من العمر 27 عامًا، في الحادثة نفسها.[83] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد ما إذا كان المدنيون الخمسة قد استُهدفوا عمدًا أم قُتلوا برصاصات طائشة. وكان واحد منهم على الأقل بصحبة مسلح من المساليت قُتل هو الآخر، طبقًا لرواية بعض الشهود.

ووقعت حادثة مشابهة يوم 14 يونيو/حزيران 2023، قُتل خلالها ما لا يقل عن ثمانية أشخاص، وأُصيب 15 شخصًا آخرين. ومن بين الذين لقوا مصرعهم ياسين إبراهيم عمر، وكان يعمل خبازًا ويبلغ من العمر 27 عامًا. وقال والد ياسين لمنظمة العفو الدولية إن ابنه قُتل إثر إطلاق النار عليه قرب الحدود التشادية بينما كان عائدًا إلى مخيم اللاجئين في كفرون، وأضاف قائلًا: "طلبت من ياسين أن يعود إلى الجنينة لإحضار وعاء يمكن أن يستخدمه في إعداد العجين. حُرق مخبزنا في الجنينة وكنا نريد أن نعيد إنشاء المخبز في مخيم اللاجئين، ولكن لم تكن لدينا معدات. وبدلًا من ذلك، استلمتُ جثة ابني. أُصيب برصاص في الرأس وفي جانب جسمه الأيمن وتُوفي".[84] وقال الوالد إنه علم بكيفية وفاة ياسين من أشخاص كانوا عائدين معه إلى تشاد.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال صاحب متجر يبلغ من العمر 43 عامًا أنه وشقيقه عبد الكريم، البالغ من العمر 27 عامًا، تعرضا لإطلاق النار مُتعمد من الميليشيات العربية في سوق تندلتي بينما كانا يحاولان جمع بعض المواد من متجرهما. وقد أُصيب عبد الكريم برصاصة في الرأس وتُوفي على الفور، بينما أُصيب داوود في فخذه الأيمن.[85] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد هوية آخرين قُتلوا أو أُصيبوا في ذلك اليوم، أو معرفة ملابسات الأحداث على وجه الدقة.

[78] مقابلات شخصية مع سكان من تندلتي، في الفترة من 23 إلى 26 يونيو/حزيران 2023، في شرق تشاد.
[79] مقابلات شخصية مع سكان من تندلتي، في الفترة من 23 إلى 26 يونيو/حزيران 2023، في شرق تشاد.
[80] قبيلة تاما هي قبيلة غير عربية تعيش في إقليم دارفور في السودان وعبر الحدود في شرق تشاد.
[81] مقابلات شخصية مع سكان من تندلتي، في الفترة من 23 إلى 26 يونيو/حزيران 2023، في شرق تشاد.
[82] مقابلات شخصية مع اثنين من أقارب الرجلين القتيلين، يوم 26 يونيو/حزيران 2023، في مخيم كفرون للاجئين، في شرق تشاد.
[83] مقابلة شخصية، يوم 26 يونيو/حزيران 2023، مخيم كفرون للاجئين، في شرق تشاد.
[84] مقابلة شخصية، يوم 26 يونيو/حزيران 2023، مخيم كفرون للاجئين، في شرق تشاد.
[85] مقابلة شخصية، 25 يونيو/حزيران 2023. أدري، شرق تشاد.

صاحب متجر، يبلغ من العمر 43 عامًا، أُصيب بالرصاص على أيدي الميليشيات العربية في سوق تندلتي، يوم 14 يونيو/حزيران 2023. كما قُتل شقيقه الذي كان معه آنذاك. © منظمة العفو الدولية، 25 يونيو/حزيران 2023.

مستري

في 28 مايو/أيار 2023، قُتل عشرات المدنيين في بلدة مستري [وتقع جنوب غرب بلدة الجنينة بالقرب من الحدود التشادية]، عندما اندلعت اشتباكات مسلحة في الساعات الأولى من الصباح بين قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها، من جهة، وجماعات مسلحة من المساليت، من جهة أخرى. وقال ثلاثة من سكان البلدة لمنظمة العفو الدولية إنهم دفنوا جثامين 58 شخصًا قُتلوا في ذلك اليوم، وبينهم ثلاث نساء. وقال هؤلاء السكان وغيرهم إن بعض من قُتلوا وأصيبوا قد استُهدفوا عمدًا، بينما وقع البعض الآخر في مرمى النيران.[86]

وقد قُتل خمسة أشقاء من أسرة واحدة، بينهم صبي يبلغ من العمر 13 عامًا، إثر إطلاق النار عليهم داخل منزلهم. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت أم لطفلين تبلغ من العمر 27 عامًا:

> **"اقتحم ستة عناصر من قوات الدعم السريع منزلنا الساعة الثامنة صباحًا، ودخلوا الغرفة التي كان فيها زوجي وإخوته الأربعة وأطلقوا النار عليهم جميعًا وقتلوهم... ثم جاءت قوات الدعم السريع إلى الغرفة التي كنتُ أُقيم فيها مع أطفالي و12 امرأة وطفلًا آخرين وسألونا إذا كان هناك رجال معنا. ضربونا بالعصي والسياط وسألوا: "أين البنادق؟"، ثم سرقوا هواتفنا".**[87]

وقالت امرأة أخرى من سكان البلدة لمنظمة العفو الدولية إن أفراد قوات الدعم السريع قتلوا خمسة رجال بالرصاص أمام عينيها في مدرسة الأولاد في حي السلام، حيث كانت قد التجأت، مع كثير من السكان الآخرين، هربًا من الاشتباكات العنيفة التي كانت دائرة في البلدة بين الطرفين المتحاربين، وأضافت قائلةً:

> **"تركنا منزلنا بسبب إطلاق النار الكثيف في كل مكان، وكانت الطلقات تأتي من كل الجهات. ذهبنا إلى مدرسة الأولاد القريبة. كنتُ مع زوجي وابنتينا الصغيرتين. جاء أفراد**

---

[86] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع عدد من سكان مستري الذين أُصيبوا هم أنفسهم، أو قُتل أو أُصيب أقارب لهم يوم 28 مايو/أيار 2023. وأجريت المقابلات وجهًا لوجه في ثلاثة من مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، خلال الفترة من 23 إلى 29 يونيو/حزيران 2023. وانظر أيضًا: هيومن رايتس ووتش، *السودان: تدمير بلدة مستري في إقليم دارفور على "الجنائية الدولية" التحقيق في جرائم "قوات الدعم السريع" والميليشيات العربية*، 11 يوليو/تموز 2023. الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2023/07/11/sudan-darfur-town-destroyed.

[87] مقابلة شخصية، 28 يونيو/حزيران 2023، مخيم فرشانا للاجئين، في شرق تشاد.

من قوات الدعم السريع يرتدون الزي الرسمي إلى المدرسة، وقتلوا رجلين مصابين وثلاثة رجال آخرين كانوا يحاولون مساعدتهما. قتلوهم جميعًا بالرصاص.

استمر إطلاق النار الكثيف في كل مكان. غادرت المدرسة فأُصبتُ في البطن برصاصة طائشة. كنتُ حاملًا في الشهر التاسع في ذلك الوقت، وقُتل جنيني".[88]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال طالب يبلغ من العمر 19 عامًا، وكان يعيش في البلدة أيضًا، إن أفراد قوات الدعم السريع قتلوا عمه البالغ من العمر 32 عامًا، حيث اقتحموا منزل إسماعيل الطاهر يعقوب في وقت مبكر من صباح يوم 28 مايو/أيار 2023، وقتلوه بالرصاص. وكان مصابًا بجروح ناجمة عن طلقات نارية في ذراعه اليمنى.[89]

وقُتل أو أُصيب كثيرون آخرون من سكان البلدة، وبينهم نساء وأطفال، لوقوعهم في مرمى النيران بين الطرفين المتحاربين.[90]

وبالرغم من وجود أدلة تشير إلى التنسيق بين قوات الدعم السريع والميليشيات العربية في غرب دارفور، بما في ذلك الأدلة الواردة في التقرير الحالي،[91] فقد ذكرت قوات الدعم السريع، في ردِّها على منظمة العفو الدولية، إنها ليست متحالفة مع أي ميليشيات في غرب دارفور.[92]

2.3 الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات

بدأت أنباء عمليات الاختطاف، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، في التواتر خلال الأيام القليلة الأولى لاندلاع النزاع، واستمر ورودها مع اتساع رقعة النزاع، حيث وردت أنباء عن حالات في إقليم دارفور وفي العاصمة الخرطوم وحولها. وتمثل أعمال الاغتصاب والاستعباد الجنسي، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي التي تُرتكب في سياق النزاعات المسلحة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، كما تُعتبر جرائم حرب بموجب القانون الدولي.[93]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت امرأة تبلغ من العمر 25 عامًا أن ثلاثة مسلحين عرب، يرتدون ملابس مدنية، هاجموها صباح يوم 22 يونيو/حزيران 2023، وأدخلوها عنوةً إلى مبنى السجل المدني في حي الجمارك ببلدة الجنينة، حيث تناوبوا على اغتصابها. وأضافت قائلةً:

"لا يوجد أمان في أي مكان في الجنينة. غادرت منزلي لأنه كان هناك إطلاق نار في كل مكان، ولكني اضطُررت للعودة لأحضر غطاءً لبناتي، واغتصبني هؤلاء المجرمون. الآن أخشى أن أكون حاملًا. [...] لا أستطيع تحمُّل ذلك".[94]

وقال والد فتاتين، تبلغان من العمر 16 و17 عامًا، لمنظمة العفو الدولية إن اثنين من أفراد قوات الدعم السريع اقتحما منزله في أم درمان، وأجبروه تحت تهديد السلاح على الخروج، ثم اغتصبا ابنتيه، حوالي الساعة السادسة مساء يوم 19 أبريل/نيسان 2023. وأضاف قائلًا:

"جاء إلى منزلي رجلان يرتديان زي قوات الدعم السريع، وكان كل منهما يرتدي وشاحًا يغطي جانبًا من الوجه، ويحمل بندقية طراز كلاشينكوف مزوَّدة بمنظار. لم يكن في

---

[88] مقابلة شخصية، 23 يونيو/حزيران 2023، أدري، في شرق تشاد.
[89] مقابلة شخصية، 29 يونيو/حزيران 2023، مخيم غاغا للاجئين، في شرق تشاد.
[90] انظر الفصل الرابع بعنوان: "لا يوجد مكان آمن– المدنيون في مرمى النيران المتبادلة".
[91] انظر أيضًا: هيومن رايتس ووتش، "السودان: تدمير بلدة مستري في إقليم دارفور"، 11 يوليو/تموز 2023. الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2023/07/11/sudan-darfur-town-destroyed؛ الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "السودان: دفن 87 على الأقل في مقبرة جماعية في دارفور حيث تمنع قوات الدعم السريع الدفن اللائق للضحايا"، 13 يوليو/تموز 2023. الرابط: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/07/sudan-least-87-buried-mass-grave-darfur-rapid-support-forces-deny-victims.
[92] رد قوات الدعم السريع، بتاريخ 14 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.
[93] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(هـ)(6). لمزيد من التحليل انظر الفصل السابع بعنوان: تحليل قانوني.
[94] مقابلة شخصية، 26 يونيو/حزيران 2023، في أحد مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. وقد حصلت المرأة على مساعدة طبية، وكانت وقت المقابلة في انتظار نتائج اختبار الحمل. كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الاختصاصي الطبي الذي ساعدها. مقابلة شخصية، 26 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد. ويُذكر أن القانون التشادي يُجيز الإجهاض في حالة الاغتصاب. انظر: WHO, Global Abortion Policies Database, Country Profile: Chad, https://abortion-policies.srhr.org/country/chad/.

المنزل أحد سواي مع ابنتي... صوَّب الرجلان بندقيتيهما عليَّ وهددا بإطلاق النار عليَّ أنا وابنتي إذا لم أخرج من المنزل. وفي الخارج كان هناك شخص آخر من أفراد قوات الدعم السريع يستقل سيارة دفع رباعي.

ظل الرجلان في منزلي لمدة ساعتين و20 دقيقة؛ من السادسة حتى الثامنة والثلث مساءً. وعندما غادرا، كانت البنتان في حالة سيئة. لم تكن هناك أي مستشفى تعمل بالقرب منَّا، وكان الخروج والتجول في المدينة أمرًا شديد الخطورة. كان القتال في كل مكان. ولهذا، لم تحصل البنتان على أي رعاية طبية. تركنا المدينة وذهبنا للإقامة عند أحد الأقارب في منطقة أكثر أمنًا خارج الخرطوم، حيث لا تسيطر قوات الدعم السريع".[95]

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع مختصين طبيين قدموا الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي لما يزيد عن 30 امرأة وفتاة تعرضن للاغتصاب منذ 15 أبريل/نيسان 2023.[96] وفي معظم الحالات، قالت الضحايا إن الأشخاص الذين اختطفوهن واعتدوا عليهن كانوا من أفراد قوات الدعم السريع أو من الميليشيات المتحالفة معها".[97]

ومن بين الضحايا فتيات لا تزيد أعمارهن عن 12 عامًا.[98] فقد قالت طبيبة مختصة لمنظمة العفو الدولية إنها تلقت اتصالًا من عائلة فتاة تبلغ من العمر 12 عامًا تعرضت للاغتصاب على أيدي رجلين كانا يرتديان زي قوات الدعم السريع ويحملان أسلحة في منطقة شرق النيل في الخرطوم، والتي كانت تحت سيطرة قوات الدعم السريع منذ بدايات النزاع.[99] وذكرت الطبيبة المختصة أن الفتاة كانت قد ذهبت لشراء بعض المؤن من محل بقالة لا يبعد سوى أمتار عن بيتها عندما هاجمها الرجلان واقتاداها وهددا بإطلاق النار على صاحب المحل. وفي حالة أخرى، ساعدت الطبيبة المختصة أسرة تعرضت فيها امرأة وبناتها الأربعة، ومن بينهن اثنتان دون سن الثامنة عشرة، للاغتصاب في منزلهن على أيدي أفراد من قوات الدعم السريع في منطقة في الخرطوم تخضع لسيطرة قوات الدعم السريع.[100]

ومعظم الضحايا سودانيات، وبعضهن من بلدان أخرى.[101] وقد اختُطفن وتعرضن للعنف الجنسي في منازلهن أو لدى خروجهن للبحث عن الطعام أو غيره من الضروريات. وفي إحدى الحالات، اختطف أفراد من قوات الدعم السريع مجموعة من 24 امرأة وفتاة بالقرب من منطقة يعيش فيها كثير ممن شُردوا بسبب النزاع خلال العقود الماضية، وتم اقتيادهن إلى أحد الفنادق حيث احتُجزن في ظروف تُعد من قبيل الاستعباد الجنسي لعدة أيام، تعرضن خلالها للاغتصاب على أيدي بعض أفراد قوات الدعم السريع.[102]

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 13 من المتخصصين الطبيين والنشطاء الذين قدموا المساعدة للضحايا. ولكن في كثير من الحالات لم تكن لدى الضحايا أي سُبل للحصول على ما يلزم من الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي، لأن خدمات الحماية وإعادة التأهيل وتوفير سُبل العيش لضحايا العنف الجنسي لا تتوفر في الوقت الراهن إلا بشكل محدود، هذا إن وُجدت أصلًا. فقد تعرضت كثير من المنشآت الطبية للتدمير والنهب في غمار النزاع، كما فرَّ العاملون الطبيون. وكانت الرعاية اللازمة عقب الاغتصاب، والتي ينبغي أن

---

[95] مقابلة عبر اتصال صوتي، 8 يونيو/حزيران 2023.

[96] لا تنشر منظمة العفو الدولية علنًا تفاصيل الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى التعرف على الضحايا، وذلك احترامًا لخصوصيتهن وحرصًا على سلامتهن. ولا تزال كثيرات من الضحايا يعشن في مناطق تسيطر عليها القوات التي اعتدى أفرادها عليهن.

[97] ترد بالتفصيل في كل حالة فردية المعلومات التي تلقتها المنظمة من المختصين الطبيين وغيرهم من المختصين ممن تعاملوا مع نساء وفتيات من ضحايا الاغتصاب، وكذلك المعلومات من أقارب الضحايا. وطبقًا للمعلومات التي قدمتها وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وهي وحدة تتبع للحكومة السودانية، إلى منظمة العفو الدولية في 3 يوليو/تموز 2023، فقد وثّقت الوحدة إجمالًا 88 حالة من العنف الجنسي، منها 42 في الخرطوم، و25 في نيالا، و21 في الجنينة. وفي جميع الحالات في نيالا والجنينة وفي معظم الحالات في الخرطوم، كان الجناة من أفراد قوات الدعم السريع، حسبما ورد. وبحلول 21 يوليو/تموز 2023، كانت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل قد سجَّلت 56 حالة في الخرطوم، و31 حالة في نيالا وجنوب دارفور، و21 حالة في الجنينة. انظر: https://www.facebook.com/cvawSudan.

[98] في مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال متخصصون طبيون ومتخصصون آخرون ونشطاء إنهم قدموا المساعدة لضحايا لا تزيد أعمارهن عن 12 عامًا، سواء في منطقة الخرطوم أو في إقليم دارفور. مقابلات شخصية مع ثلاثة من المتخصصين والنشطاء في تشاد، في الفترة من 17 إلى 26 يونيو/حزيران 2023، ومقابلات عبر اتصالات صوتية مع تسعة من المتخصصين والنشطاء، في الفترة من 3 مايو/أيار إلى 3 يوليو/تموز 2023.

[99] مقابلة عبر اتصال صوتي، 4 و6 يونيو/حزيران 2023.

[100] مقابلة عبر اتصال صوتي، 4 و6 يونيو/حزيران 2023.

[101] في مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال مختصون طبيون وقانونيون إنهم قدموا المساعدة لثلاث سيدات من إثيوبيا وإريتريا كُن قد تعرضن للاغتصاب على أيدي أفراد من قوات الدعم السريع في منتصف مايو/أيار 2023 في الخرطوم. مقابلات عبر اتصالات صوتية في الفترة من 18 إلى 20 مايو/أيار 2023. وقال ناشط إثيوبي في مجال حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إنه تلقى اتصالًا من بعض الإثيوبيات اللاتي تعرضن لاعتداءات جنسية على أيدي مسلحين، يُعتقد أنهم من أفراد قوات الدعم السريع، في الخرطوم وفي الطريق أثناء فرارهن إلى الحدود الإثيوبية. مقابلة عبر اتصال صوتي، 3 يونيو/حزيران 2023.

[102] مقابلات عبر اتصالات صوتية مع اثنين من المختصين الطبيين قدما المساعدة للضحايا، في 20، و21 و23 مايو/أيار 2023.

يُراعى فيها عنصر الوقت، إما محدودة أو غير موجودة، نظرًا لعجز الضحايا عن الإبلاغ عن الاعتداءات وطلب الرعاية الطبية، أو لخوفهن الشديد من فعل ذلك، حيث إن شبكات الاتصال ضعيفة أو مقطوعة تمامًا في بعض المناطق، كما يخضع التنقل لقيود شديدة بسبب النزاع.[103]

ومن ثم، فمن الصعب على ضحايا العنف الجنسي الحصول على العلاج والدعم، حيث إن كثيرات من الضحايا لا يستطعن الوصول إلى أي نوع من الخدمات، سواء خدمات الرعاية الصحية أو الخدمات القانونية، بسبب النزاع وبسبب الخوف من وصمة العار ومن التعرُّض لأعمال انتقامية. كما أدى النزاع إلى تفكيك أنظمة الدعم والاستجابة الأخرى التي كانت مُتاحةً من قبل، مثل المنشآت الصحية، وخدمات الحماية، والشرطة المحلية.[104] وقد قال محامون لمنظمة العفو الدولية إن أقسام الشرطة لا تعمل حاليًا في المناطق المتضرِّرة من النزاع، ولا يوجد أي مكان يمكن فيه تقديم بلاغات بغرض الضغط لتوجيه اتهامات.[105]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت سليمى إسحاق، رئيسة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إن الوحدة تُسجل الحالات التي تتلقاها مباشرةً من الضحايا ومن منظمات المجتمع المدني والنشطاء، وأنها تحاول إيصال الضحايا بمتخصصين طبيين وقانونيين، ولكن في كثير من الأحيان لا يُتاح سوى الاتصال عن بُعد، لأن المتخصصين الطبيين غير متواجدين في المنطقة التي توجد فيها الضحايا، ولأن الضحايا غير قادرين على الظهور علنًا، خوفًا من التعرض لمزيد من الاعتداءات.[106] ونظرًا للتحديات العديدة التي سبق ذكرها، فمن المحتمل أن يكون عدد النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أكبر بكثير من العدد الذي سجلته وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وشبكات النشطاء.[107]

وفي معرض الرد على استفسارات منظمة العفو الدولية بشأن ادعاءات العنف الجنسي، قالت قوات الدعم السريع إنها "ملتزمة بحماية الأفراد من كل أنواع الجرائم، بما في ذلك الاعتداءات الجنسية، وتدين جميع الأفعال غير الأخلاقية، وترفض هذه الاتهامات ضد أفراد قواتنا".[108]

وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها قوات الدعم السريع للتحقيق في تلك الادعاءات وضمان محاسبة المسؤولين عنها، قالت قوات الدعم السريع: "لضمان المحاسبة ومعالجة الانتهاكات، شكّلت قوات الدعم السريع لجان تحقيق لتقصي ادعاءات العنف الجنسي والانتهاكات الأخرى، وشكلت لجنة متخصصة في حل مشكلة الإفلات من العقاب والظواهر السلبية، مع محكمة ميدانية لمحاكمة الأفراد الضالعين في جرائم ضد مواطنين. كما بادرت قوات الدعم السريع بالتعاون مع المواطنين، وأنشأت نقاط اتصال في الأحياء السكانية لمنع الجرائم وضمان أمن المدنيين".[109]

ولم تقدم قوات الدعم السريع أي تفاصيل عن أي تحقيقات جارية أو انتهت ضد أفرادها تتعلق بادعاءات العنف الجنسي، بما في ذلك الحالات الموثَّقة في التقرير الحالي، ولم توضح ما إذا كان أي من أفرادها قد حُوكم أمام المحكمة المدنية المذكورة.

---

[103] التفاصيل التي قدمها المختصون الطبيون محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.
[104] تنصُّ المادة 135 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 على جواز الإجهاض إذا كان الحمل نتيجةً للاغتصاب ولم يبلغ 90 يومًا. القانون الجنائي لسنة 1991 مُتاح على الرابط: https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/80450/118285/F-364642474/SDN80450%20ara.pdf. إلا إن الوصول إلى المنشآت الطبية والمختصين الطبيين أمر بالغ الصعوبة، بل ومستحيلًا في كثير من الأحيان، بالنسبة لضحايا الاغتصاب، لأن كثيرًا من المنشآت الصحية لا تعمل، أو تعمل بشكل جزئي، ولأن كثيرًا من المختصين الطبيين غادروا المناطق التي يوجد فيها الضحايا، أو غادروا البلاد كلها.
[105] مقابلة عبر اتصال صوتي، 20 مايو/أيار 2023.
[106] مقابلات عبر اتصالات صوتية، أيام 16 و19 و20 مايو/أيار و4 و5 و6 و12 و26 يونيو/حزيران 2023.
[107] كانت الأعداد المحدَّثة حتى 21 يوليو/تموز 2023 كالتالي: بحلول 21 يوليو/تموز 2023، سجَّلت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة 56 حالة في الخرطوم، و31 حالة في نيالا وجنوب دارفور، و21 حالة في بلدة الجنينة. انظر: https://www.facebook.com/cvawSudan.
[108] رد قوات الدعم السريع، بتاريخ 14 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.
[109] رد قوات الدعم السريع، بتاريخ 14 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

4. لا يوجد مكان آمن– المدنيون في مرمى النيران المتبادلة

يتحمَّل المدنيون، منذ اليوم الأول، معظم عواقب القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وصار من الصعب للغاية على المدنيين، منذ يوم 14 أبريل/نيسان 2023، أن يجدوا الأمن في أي مكان في المناطق التي تتقاتل فيها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقُتل وجُرح مدنيون وهم داخل منازلهم، أو أثناء بحثهم عن الضروريات، مثل الغذاء والماء، أو أثناء محاولة الهرب التماسًا للأمان. وأخبر كثير من السكان منظمة العفو الدولية أنهم ظلُّوا في منازلهم لأنهم يخشون الوقوع وسط القتال الدائر في كل مكان حولهم.[110]

وقد شُوهد مقاتلون من الطرفين، على مدى شهور النزاع، يطلقون النار بشكل متهوّر من أسلحة، مثل البنادق والرشاشات، في مناطق سكنية مأهولة. ومن شأن إطلاق النار بمثل هذا الأسلوب في مناطق مأهولة، أن يتسبب بخطر بالغ على أرواح المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم الطرفان أسلحة متفجرة ذات نطاق تأثير واسع. ومن شأن هذا النوع من الأسلحة أن يزيد الخطر على المدنيين والأعيان المدنية إذا استُخدم في مناطق مدنية مأهولة.

وخشي مدنيون آخرون أن يتعرضوا للهجوم والسرقة على أيدي المقاتلين واللصوص على الطريق، أو أن تتعرض منازلهم للاستيلاء، والنهب على أيدي المقاتلين أو اللصوص، إذا غادروها.[111] ولم يتمكن آخرون من المغادرة، إما لأنهم ليس لديهم أقارب أو أصدقاء يمكنهم استضافتهم في مناطق أكثر أمنًا داخل البلاد، وإما لأنهم لا يستطيعون تحمُّل تكاليف النقل التي تتضخم باستمرار للخروج من مناطق الخطوط الأمامية للقتال، وإما لأن عليهم البقاء لرعاية أقارب مرضى لا يمكنهم السفر.[112] كما فقد كثير من السكان الاتصال مع العالم الخارجي، حيث يفتقرون إلى التيار الكهربائي والاتصال بالإنترنت، أو إلى وسيلة لشحن هواتفهم، ومن ثمّ، فهم لا يملكون أي سبيل للحصول على أحدث المعلومات بخصوص خطوط القتال المتغيرة، والمواقع الأكثر أمنًا، وخيارات الطرق ووسائل النقل.[113]

---

[110] مقابلات عبر اتصالات صوتية على مدى شهر مايو/أيار والنصف الأول من يونيو/حزيران 2023.

[111] قال كثير من المقيمين في منطقة الخرطوم الذين تحدث معهم باحثا منظمة العفو الدولية إنهم اضطروا إلى البقاء في منازلهم خشية التعرض للهجوم أو السرقة في الطريق.

[112] على سبيل المثال، يمكن أن يستغرق السفر من منطقة الخرطوم إلى الحدود المصرية يومًا كاملًا على طرق ينعدم فيها الأمن بشكل متزايد، وبعد الوصول إلى الحدود، قد يستغرق عبورها إلى داخل مصر عدة أيام يظل الناس خلالها عالقين في ظروف قاسية. انظر:
Al Jazeera, "Sudanese face 'shocking' delays, no aid at Egypt border", 28 April 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/4/28/sudanese-face-shocking-delays-no-aid-at-egypt-border.

[113] مقابلات عبر اتصالات صوتية على مدى شهر مايو/أيار والنصف الأول من يونيو/حزيران 2023، ومقابلات شخصية أُجريت في الفترة من 16 إلى 29 يونيو/حزيران 2023 في تشاد.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

قُتلوا في بيوتهم

قُتلت آلاء فوزي المردي، وهي طبيبة عمرها 26 عامًا، داخل منزل أسرتها، وهو شقة سكنية في الطابق الأول بحيّ المنارة في أم درمان، يوم 15 أبريل/نيسان، أي في اليوم الأول للاشتباكات. وأُصِيبت والدتها، زينب أحمد عثمان التي تبلغ من العمر 56 عامًا، بجروح بالغة في الهجوم. وقال والدها، فوزي المردي، لمنظمة العفو الدولية:

آلاء فوزي المردي، طبيبة عمرها 26 عامًا، قُتِلت برصاصة طائشة في منزل أسرتها في العاصمة يوم 15 أبريل/نيسان 2023، وهو اليوم الأول للاشتباكات. وأصابت الرصاصة التي أودت بحياتها والدتها بجروح بالغة. © صورة خاصة.

"في ذلك الصباح استيقظنا على جحيم. كان صوت إطلاق النار والقصف في كل مكان، بلا هوادة. لم نكن نعرف ما يجب القيام به. نحن مدنيون. ماذا يمكننا أن نفعل سوى تجنب البقاء في الخارج؟ كنت قلقًا على ابنتي آلاء التي ذهبت للعمل في المستشفى. تمكنت من العودة إلى المنزل بعيد الساعة الواحدة بعد الظهر.

بعد دقائق قليلة من وصولها إلى المنزل، اخترقت رصاصة نافذة غرفة الجلوس، وأصابت زوجتي في وجهها. اخترقت الجانب الأيمن من وجهها ورقبتها، ثم أصابت آلاء في صدرها، فقتلتها على الفور. لقد دمَّرت تلك الرصاصة عائلتنا في غضون ثوانٍ قليلة. مع احتدام القتال في الخارج، كنت قلقًا بشأن آلاء التي كانت في العمل؛ لقد كنت أنتظر عودتها إلى المنزل بفارغ الصبر. وبمجرد وصولها إلى المنزل، حيث كان ينبغي أن تكون آمنة، خيَّم شبح الموت على منزلنا".[114]

وقد أُصِيب فوزي المردي، والد آلاء، بجلطة وتُوفي في السودان في 6 مايو/أيار 2023.[115]

وكانت اشتباكات مسلحة كثيفة تدور في شتى أنحاء المدينة في الوقت الذي تعرَّض فيه منزل عائلة المردي لإطلاق النار، ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد الطرف الذي أطلق الرصاصة التي قتلت آلاء وأصابت والدتها زينب، ولا ما إذا كان هناك هدف عسكري على مقربة من المنزل في ذلك الوقت.

وفي وقت نشر هذا التقرير، كانت زينب أحمد عثمان لا تزال في حالة حرجة، غير قادرة على تحريك الجانب الأيمن من جسدها بسبب الضرر الذي ألحقته الرصاصة بالأعصاب.[116]

وفي حالة أخرى، قُتلت سهير عبد الله البشير، وهي محامية عمرها 67 عامًا، يوم 24 أبريل/نيسان 2023 بذخيرة متفجِّرة، هي وشقيقا زوجها، محمد وعمر الرايح، وهما في أوائل السبعينيات وأواخر الستينيات من عمريهما على الترتيب. وسقطت تلك الذخيرة قرب مركبتهم وهم يخرجون من منزلهم في وسط الخرطوم، بالقرب من وزارة الخارجية، ويستعدون لمغادرة العاصمة قرب الظهر،

---

[114] مقابلة عبر اتصال صوتي مع فوزي المردي، 4 مايو/أيار 2023. وقد لاقت هذه الرواية مزيدًا من التأكيد خلال محادثات إضافية مع فوزي المردي وآخرين من أفراد العائلة نجوا من الهجوم. ومقابلات في اتصالات صوتية مع أحمد فوزي المردي وأقارب آخرين على مدى مايو/أيار وأوائل يونيو/حزيران 2023.

[115] مقابلة عبر اتصال صوتي مع ابن فوزي المردي، 7 مايو/أيار 2023.

[116] لم تتمكن زينب من تلقي العلاج الطبي اللازم في السودان لعدة أسابيع لأن أغلب المستشفيات إما لا تعمل وإما تعمل بشكل جزئي منذ اندلاع النزاع. وقد نُقلت في نهاية الأمر إلى بلد آخر في نهاية مايو/أيار 2023. مقابلة عبر اتصال صوتي في أوائل يونيو/حزيران 2023.

في وقت بدا فيه أن القتال يشهد فترة من الهدوء.[117] وكانوا مقيمين في منزلهم لا يبرحونه، مع إحدى بنات سهير منذ بدء القتال، ويقتاتون على ما تيسر لديهم من غذاء، ومع غياب التيار الكهربائي وأي وسيلة اتصال. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت هبة، ابنة سهير التي يبلغ عمرها 38 عامًا، إنها وأفراد أسرتها، وجدوا أنفسهم محاطين بقتال عنيف من اليوم الأول للنزاع، وظلوا محصورين في المنزل عشرة أيام (قرابة أسبوع ونصف). وأضافت:

"لم يكن لدينا كهرباء منذ 15 أبريل/نيسان، ولم يكن لدينا سوى إمكانية محدودة لشحن هواتفنا. في البداية استخدمنا سيارتنا والحواسيب المحمولة في شحن هواتفنا، ولكن مع مرور الأيام، لم تعد لدينا إمكانية للشحن ولا تلفزيون، ولا تصلنا إلا أنباء قليلة للغاية بشأن ما يحدث في المدينة وخارجها. ويوم 24 أبريل/نيسان، انتهزت أختي، التي تقيم منذ اليوم الأول للقتال لدى أقارب قرب مقر عملها، فرصة هدوء في القتال كي تأتي وتأخذنا، وشرعنا في المغادرة على الفور. كانت أمي وعمي عمر على وشك ركوب السيارة التي كانت تقف في الشارع أمام البيت، وكنا أنا وأختي وعمي محمد قد جلسنا لتونا في المقاعد الخلفية بالسيارة عندما أُصبنا. لم أسمع الانفجار، وإنما صوت هسيس فحسب ثم أحاط بنا الغبار".[118]

وأُصيبت والدة هبة وعماها بجروح مميتة نتيجة تطاير الشظايا وتُوفوا، وجُرحت هبة وأختها. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد الطرف الذي أطلق الذخيرة ونوعها. ووفقًا للناجين من الحادث، كان لقوات الدعم السريع مقاتلون يرابطون على مقربة، حيث إنهم وصلوا إلى الموقع خلال دقائق، وأخذوا الناجيتين إلى مبنى يحتلونه على بعد يقل عن 70 مترًا من المنزل. وكان بالمنطقة مبان عامة قريبة أخرى يحتلها أيضًا مقاتلو قوات الدعم السريع.[119] وكانت هذه المنطقة مسرح اشتباكات عنيفة بين الطرفين المتحاربين منذ اليوم الأول للنزاع.

وذكر شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية بأنه رأى في وقت متأخر من مساء 19 أبريل/نيسان 2023 جثث امرأة وابنيها قُتلوا عندما أُصيب منزلهم بقذيفة ودُمِّر جانب منه في حي مايو بالخرطوم، قرب سوق سيتا.[120] وغادر الشاهد الخرطوم لاحقًا يوم 22 أبريل/نيسان 2023. وتُظهر صور ومقاطع فيديو التُقطت في الموقع جزءًا من الذخيرة التي أصابت البيت.[121] وحدد محقق أسلحة من منظمة العفو الدولية الجزء على أنه قطعة من صاروخ من نوع غراد عيار 122 مليمترًا (قرابة 4,8 بوصة) أو نوع مماثل، وهو سلاح يفتقر بطبيعته إلى الدقة، وينبغي عدم استخدامه في مناطق مدنية سكنية. ولم تستطع المنظمة التأكد من الطرف الذي أطلق القذيفة التي قتلت هؤلاء الأفراد الثلاثة.

---

[117] مقابلات عبر اتصالات صوتية مع هبة الرايح التي نجت من الهجوم، 4 و5 مايو/أيار 2023، ومع أقارب آخرين، 2 مايو/أيار وأوائل يونيو/حزيران 2023.
[118] مقابلات عبر اتصالات صوتية مع هبة الرايح، 4 و5 مايو/أيار 2023. وقد لاقت هذه الرواية مزيدًا من التأكيد في مقابلات مع أقارب آخرين، 2 مايو/أيار وأوائل يونيو/حزيران 2023.
[119] مقابلات عبر اتصالات صوتية مع هبة الرايح، 4 و5 مايو/أيار 2023.
[120] مقابلة عبر اتصال صوتي مع رجل عمره 28 عاما شاهد الحادث، 26 مايو/أيار 2023.
[121] صور ومقاطع فيديو محفوظة لدى منظمة العفو الدولية. كما توفرت معلومات ذات صلة بالحادث من مقابلة عبر اتصال صوتي مع رجل عمره 28 عامًا شاهد الحادث، 26 مايو/أيار 2023.

جزء من صاروخ قتل أمًا وابنيها في منزلهم في حي مايو بالخرطوم يوم 19 أبريل/نيسان 2023. © صورة خاصة

وفي الجنينة بغرب دارفور، تعرض المدنيون بشكل متكرر للقتل والإصابة في منازلهم بسبب الاشتباكات المسلحة بين قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها من جانب، والتحالف السوداني وغيره من جماعات المساليت المسلحة من الجانب الآخر. وفي كل الحوادث الواردة أدناه، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد الطرف الذي أطلق الذخيرة التي سبَّبت الخسائر في أرواح المدنيين.

وفقدت حليمة جمعة محمد البالغة من العمر 53 عامًا ثلاثة من أبنائها، وهم رجلان عمراهما 28 و26 عامًا وامرأة عمرها 24 عامًا، عندما أصابت قذيفة منزلها في حي المدارس بعد ظهر 3 يونيو/حزيران. وجُرِح في الحادث ثلاثة من أبنائها الآخرين، وهم رجل عمره 23 عامًا، وامرأة عمرها 30 عامًا، وفتاة عمرها 15 عامًا.[122]

فتاة عمرها 15 عامًا، جُرحت عندما أصابت قذيفة منزلها في الجنينة في 3 يونيو/حزيران 2023. © منظمة العفو الدولية، 23 يونيو/حزيران 2023.

وقُتل وجُرح عشرات المدنيين، من بينهم كثير من النساء والأطفال، في يوم واحد، وهو يوم 14 يونيو/حزيران 2023 الذي تفجرت فيه الاشتباكات العنيفة من جديد في الجنينة. ومن بين الجرحى جمرة مصطفى، التي تبلغ من العمر 31 عامًا، وقد أُصيبت برصاصتين أثناء وجودها داخل منزلها في حي المدارس صبيحة يوم 14 يونيو/حزيران. وقد أصابتها الرصاصتان بجروح بليغة في بطنها وفخذها. وقتلت رصاصة ثالثة طفلها، أمين الذي يبلغ عمره تسعة أشهر، وكانت ترضعه وقتها.[123]

وفي اليوم نفسه، قُتل الطفل عدنان إسحاق، البالغ من العمر سبعة أعوام، داخل منزله في حي الرياض القريب، برصاصة طائشة أصابته في صدره. وأُصيبت صفاء إسحاق، ابنة عم عدنان التي يبلغ عمرها 12 عامًا، في ساقها اليسرى برصاصة ثانية، كما أُصيبت خالته، مريم آدم يعقوب، البالغة من العمر 37 عامًا، في ساقها اليسرى برصاصة ثالثة.[124]

وجُرحت في اليوم نفسه أيضًا خميسة سليمان شرف الدين، البالغة من العمر 55 عامًا، وفقدت ذراعها اليسرى عندما أصابتها رصاصة داخل منزلها في حي المدارس.[125]

مقتل وإصابة مدنيين في الأماكن التي احتموا بها طلبًا للأمان

أدت الضربات المتكررة بالقذائف التي تُطلق من البر إلى مقتل وإصابة عشرات المدنيين، ومن بينهم كثير من النساء والأطفال، في سكن طالبات جامعة الجنينة ومحيطه حيث احتمى الكثير من السكان بعد فرارهم من منازلهم في الأحياء التي يدور فيها القتال. ففي 6 يونيو/حزيران 2023، أصابت عدة قذائف مجمع سكن الطالبات ومحيطه. وكانت روضة عبد الله محمد، البالغة من العمر 25 عامًا؛ وصفاء زكريا إبراهيم، التي يبلغ عمرها 20 عامًا، من بين من أُصيبوا بشظايا أثناء وجودهم في فناء مجمع سكن الطالبات في الثامنة من صباح 14 يونيو/حزيران 2023. وفقدت صفاء عينها اليمنى وأُصيبت روضة في بطنها وتعيَّن استئصال جزء من أمعائها.[126]

وقبل ذلك بأيام، أُصيبت كلثومة داود، وعمرها 70 عامًا، في ساقيها في انفجار آخر في فناء سكن طالبات جامعة الجنينة.[127] وسقطت قذائف أخرى على مدرسة ثانوية قريبة كان مدنيون يحتمون بها أيضًا في ذلك الوقت، وعلى محيطها.[128]

---

[122] مقابلة شخصية، أدري، في تشاد، 23 يونيو/حزيران 2023.
[123] مقابلة شخصية مع جمرة مصطفى، 25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[124] مقابلة شخصية مع مريم آدم يعقوب، 25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[125] مقابلة شخصية مع خميسة سليمان شرف الدين، 25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[126] مقابلة شخصية مع روضة عبد الله محمد وصفاء زكريا إبراهيم، 23 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[127] مقابلة شخصية مع كلثومة داود، 25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[128] مقابلة شخصية مع اثنين من الناجين، 23 و25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.

وفي 21 مايو/أيار 2023، قُتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص وأُصيب 12 آخرون في ضربة تعرض لها مجمع وزارة الزراعة الواقع في الجزء الشمالي من حي الجمارك في الجنينة، والذي كان كثير من السكان قد لجأوا إليه بعد مغادرتهم منازلهم، وفقًا لإفادة شاهدي عيان قابلتهما منظمة العفو الدولية.[129] وأُصيبت حاجة محمد أحمد، البالغة من العمر 27 عامًا وهي أم لطفلين، في ساقها اليسرى في الضربة، وحددت لمنظمة العفو الدولية عدة مدنيين آخرين جُرحوا أيضًا، من بينهم فتحية التي يبلغ عمرها 28 عامًا؛ ومحمد موسى البالغ من العمر 35 عامًا، بالإضافة إلى اثنين من جيران حاجة، وهما جمال، البالغ من العمر 30 عامًا؛ ومحمد، البالغ من العمر 40 عامًا.[130]

↑ الجنينة، السودان: صورة بأشعة قريبة من تحت الحمراء تستعمل ألوانا بيانية وتُظهر وزارة الزراعة يومي 20 مايو/أيار و2 يونيو/حزيران 2023. وتظهر النباتات في الصورة بدرجات اللون الأحمر والمناطق التي احترقت حديثًا باللون الأسود. ويُرى كثير من المباني الصغيرة داخل المجمع في الصورة الملتقطة يوم 20 مايو/أيار 2023 (الصورة العليا). وفي الصورة الملتقطة يوم 2 يونيو/حزيران 2023 (الصورة السفلى)، يظهر المجمع والمناطق المحيطة به، وقد احترقت أجزاء كبيرة منه. ورصدت أجهزة الاستشعار الخاصة بالبيئة في الأقمار الاصطناعية التابعة لوكالة الفضاء والطيران الأمريكية (ناسا) حرائق يوم 21 مايو/أيار 2023.

[129] مقابلة شخصية مع شاهدي عيان على الضربة، 25 يونيو/حزيران 2023، أدري، في تشاد.
[130] مقابلة شخصية مع حاجة، 25 يونيو/حزيران 2023، أدري، في تشاد.

كما لجأ السكان الذين فروا من منازلهم في الجنينة إلى مدارس أُصيبت بعد ذلك برصاصات طائشة وشظايا، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة بعض النازحين. فقد قُتلت الطفلة مكارم حسين محمد، التي يبلغ عمرها ثلاثة أعوام، وأُصيبت أمها، حواية مصطفى، البالغة من العمر 30 عامًا، بجروح بالغة عندما أصابت المدرسة التي كانتا تحتميان بها شظايا في مايو/أيار 2023. وقالت حواية مصطفى لمنظمة العفو الدولية:

"كنا نقيم في حي الجبل، لكننا ذهبنا، بسبب إطلاق النار في منطقتنا، للإقامة في مدرسة البنين القديمة في حي المدارس. لكن انفجارًا وقع قرب المدرسة فقُتلت ابنتي وأُصبتُ أنا بجروح بالغة. كان لي خمسة أبناء قبل الحرب، والآن لم يتبق لي سوى اثنين. فقد قُتلت ابنتي، ومرضت ابنتي الرضيعة ميرال وتُوفيت لعدم توفر الرعاية الطبية لها، وفقدت ابني مجاهد، البالغ من العمر 11 عامًا. فقدته عندما أُصِبتُ أنا وابنتي، وفقدت الوعي، وهرب الناس من المدرسة. لقد مر شهر، ولم أجده بعد، ولا أعرف إن كان حيًا أم ميّتًا".[131]

وفي بلدة مستري الحدودية، حيث وقعت اشتباكات بين الطرفين المتحاربين يوم 28 مايو/أيار 2023، قال عدة سكان لمنظمة العفو الدولية إنهم جُرحوا وقُتل أو جُرح أقارب لهم وهم يحتمون بعدة مدارس.[132]

رحلات خطرة

في 15 أبريل/نيسان 2023، وهو اليوم الأول للقتال، قُتل ثلاثة من موظفي الإغاثة الإنسانية العاملين لدى برنامج الغذاء العالمي، وجُرح اثنان آخران في كبكابية بشمال دارفور، وهم يقومون بعملهم الإنساني. وكان محمد يعقوب عثمان أبو بكر، البالغ من العمر 34 عامًا، أحد الجرحى. وقال شقيقه، عبد الحافظ، لمنظمة العفو الدولية بأن يعقوب وزملاءه في برنامج الغذاء العالمي كانوا ضمن قافلة للبرنامج تسلِّم المعونات للنازحين داخليًا في منطقة كبكابية. وأضاف:

"كان القتال دائرًا أمامهم، فقرروا العودة ووقعوا في مرمى النيران المتبادلة في قتال عنيف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وجُرِح أخي في الهجوم وتُوفي بعد عشرة أيام".[133]

وفي اليوم التالي، 16 أبريل/نيسان 2023، أصدر برنامج الغذاء العالمي بيانًا عبَّر فيه عن شعوره بالاستياء والحزن العميق للوفاة المأساوية لموظفيه الثلاثة، يوم 15 أبريل/نيسان 2023، في كبكابية بشمال دارفور، وهم يقومون بواجبات من شأنها إنقاذ الأرواح. وأضاف البيان أن اثنين آخرين من موظفي البرنامج أُصيبا في الحادث نفسه.[134] ويحظى العاملون بالإغاثة الإنسانية والأعيان الخاصة بها بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني وينبغي لأطراف أي نزاع حمايتهم.[135]

وفي حالة أخرى، قُتلت سارة عادل عباس سيد، وهي محامية تبلغ من العمر 26 عامًا، وقُتل معها شقيق زوجها مصعب عبد السميح شنان، وهو طالب جامعي يبلغ من العمر 21 عامًا، وجُرح زوج سارة، أحمد عبد السميح شنان، البالغ من العمر 32 عامًا، وذلك صباح يوم 19 أبريل/نيسان 2023، أثناء محاولة الأسرة مغادرة الخرطوم للذهاب للإقامة عند أقارب في شندي على أمل أن تجد الأمان هناك. وقال أحمد زوج سارة لمنظمة العفو الدولية:

"كنا قد غادرنا منزلنا للتو مُتوجِّهين شمالاً على شارع 60. وكنا قد توقفنا انتظارًا لأقارب آخرين، حيث إن السفر في قافلة أكثر أمانًا. كان أبي يقود السيارة وبجواره أمي مع ابني على حجرها. وكانت زوجتي سارة تجلس خلف مقعد السائق، وأنا أجلس بجوارها وشقيقتاي إلى يميني. وكان أخي مصعب يجلس خلف سارة في الصف الخلفي مع الأمتعة. وفجأة انفجرت قذيفة خلف سيارتنا على الجانب الأيسر. ولذلك كان الشخصان الأكثر تأثرًا هما سارة ومصعب حيث كانا يجلسان في الجانب الأيسر للسيارة. وأُصيبا بجروح بالغة بسبب الشظايا وتُوفيا على الفور. وأُصبتُ أنا في كلتا ساقي".[136]

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد نوع الذخيرة التي انفجرت قرب سيارة عائلة شنان والطرف الذي أطلقها.

ومع انتشار القتال واشتداده، وقعت المناطق التي لم يشملها القتال في الأيام الأولى في دائرة العنف. ففي منطقة الدفينات بحي الكلاكلة في الضواحي الجنوبية للخرطوم، أبلغ بعض السكان منظمة العفو الدولية بأن الوضع كان هادئًا إلى حد بعيد، وكانت المتاجر والأسواق مفتوحة والناس يخرجون في أعمالهم اليومية، إلى أن اندلع القتال في المنطقة في 20 أبريل/نيسان 2023. وقال روبرت مايو، وهو أحد سكان المنطقة، للمنظمة: "فجأة، صار هناك إطلاق كثيف ومدوٍ للنار وبدأ الناس يهربون. المنطقة ليست تحت سيطرة أي من الطرفين فعليًا لكنهما يشتبكان هناك أحيانًا."[137]

---

[131] مقابلة شخصية، 25 يونيو/حزيران 2023، أدري، في شرق تشاد.
[132] مقابلات شخصية مع ناجين وشهود عيان، 25 و29 يونيو/حزيران، شرق تشاد.
[133] مقابلة عبر اتصال صوتي مع عبد الحافظ، 9 مايو/أيار 2023.
[134] World Food Programme (WFP), "Statement by WFP Executive Director on developments in Sudan," 16 April 2023, http://www.wfp.org/news/statement-wfp-executive-director-developments-sudan.
[135] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 31 و32.
[136] مقابلة عبر اتصال صوتي مع أحمد عبد السميح شنان، 3 مايو/أيار 2023. وأجرت منظمة العفو الدولية اتصالات صوتية أخرى مع أحمد عبد السميح شنان يومي 2 و4 مايو/أيار 2023، ومع اثنين آخرين من الأقارب وصفا الهجوم، الفترة ما بين 2 و4 مايو/أيار 2023.
[137] مقابلة عبر اتصال صوتي مع روبرت مايو، 11 يونيو/حزيران 2023.

وكانت للاشتباكات عواقب وخيمة بالنسبة لأسرة حسن كودي عباس البالغ من العمر ست سنوات، وشقيقه إبراهيم البالغ من العمر ثماني سنوات، وابن عمهما كوكو البالغ من العمر سبع سنوات. فوفقًا لوالدي حسن وإبراهيم، قُتل الأطفال الثلاثة وهم يهربون من منزلهم ومحيطه المباشر.[138] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال كودي عباس، والد الطفلين، وهو مدرس يبلغ من العمر 55 عامًا:

"هربت زوجتي وأطفالي من المنزل عندما اندلعت اشتباكات في حيّنا بين قوات الدعم السريع والجيش، لكن ابنيّ الصغيرين، حسن الذي كان عمره ست سنوات، وإبراهيم الذي كان عمره ثماني سنوات، وابن أخي كوكو الذي كان عمره سبع سنوات، كانوا صغارًا ولم يستطيعوا الهرب بالسرعة الكافية. وقُتلوا جميعًا، ثلاثتهم. أُصيب حسن مرتين في ظهره وفي ذراعه اليمنى، وأُصيب إبراهيم برصاصة في رأسه، وأُصيب كوكو مرتين في صدره. وتُوفي إبراهيم وكوكو على الفور، أما حسن فكان لا يزال يتنفس عندما سقط لكنه تُوفي بعد أقل من ساعة. لا أعرف من أطلق النار عليهم. الحرب قتلتهم. في ذلك الوقت، كانت قوات الدعم السريع تحتل تلك المنطقة، بينما كانت القوات المسلحة السودانية على الجانب الآخر من شارع الشرق".[139]

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد من الطرف الذي أطلق الأعيرة النارية التي قتلت الأطفال الثلاثة.

وفي مستري بغرب دارفور، قُتل وجُرح عدة مدنيين بطلقات النيران المتبادلة في 28 مايو/أيار 2023، خلال اشتباكات بين قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها من جانب وجماعات المساليت المسلحة من جانب آخر. وكان من بين الجرحى أشتا سليمان داود، التي يزيد عمرها عن 70 عامًا، وقد أُصيبت بجروح بليغة في فخذيها عندما أصابتها رصاصة طائشة وهي تبحث عن مكان آمن تحتمي به في الصباح الباكر يوم 21 مايو/أيار 2023.[140] وقالت حليمة موسى إبراهيم لمنظمة العفو الدولية إن زوجها، إبراهيم محمد آدم، قُتل إثر إطلاق النار عليه وهما يمشيان إلى مدرسة قرب منزلهما على أمل أن يكون الوضع أكثر أمنًا لهما هناك. وأضافت: "مرَّ زوجي على متجره ليأتي بشيء ما وأُصيب في بطنه وتُوفي على الفور".[141]

وفي الجنينة، أُصِيب مالك محمد إسماعيل، وهو فتى عمره 17 عامًا، بجروح خطيرة عندما أصابته رصاصة طائشة في بطنه ضحى يوم 7 يونيو/حزيران، وهو ذاهب إلى بيت والده في حي المدارس.[142]

وقُتل وجُرح عدة مدنيين وهم يحاولون الوصول إلى حي أردماتا في الضواحي الشمالية الشرقية للجنينة، حيث يقع مقر قيادة القوات المسلحة السودانية، اعتقادًا منهم بأنهم سيحظون بمزيد من الأمان هناك، لأن الحي أفلت إلى حد بعيد من العنف الذي اجتاح مناطق أخرى في المدينة. ففي يومي 14 و15 يونيو/حزيران 2023 والفترة السابقة واللاحقة لهما، وقع كثير من السكان الفارين من الاشتباكات الكثيفة، التي اندلعت بعد خطف حاكم الولاية وقتله، في مرمى النيران المتبادلة وهم يحاولون الوصول إلى أردماتا. ومن الجرحى وداد إسماعيل، البالغة من العمر 12 عامًا، والتي أُصيبت برصاصة طائشة في ساقها اليسرى؛ وسميرة فاضل عبد الله، البالغة من العمر 12 عامًا، والتي أُصيبت برصاصة طائشة في قدمها اليمنى؛ وفطومة أبو بكر عمر، البالغة من العمر 37 عامًا ولها تسعة أبناء، وقد أُصيبت في بطنها.[143]

وقُتل وجُرح مدنيون عندما خرجوا من بيوتهم للحصول على الضروريات مثل الغذاء، والماء، والدواء. ففي 30 مايو/أيار 2023، قُتل طالب في السنة الأولى بكلية الطب في جامعة الأبيض عمره 18 عامًا، عندما خرج ليشتري مواد البقالة قرب منزله في الأبيض في ولاية شمال كردفان السودانية. وقد حُجب اسمه لأسباب أمنية. وقال والده لمنظمة العفو الدولية إن الابن ذهب إلى متجر البقالة الذي يبعد قرابة 150 مترًا عن منزل العائلة للحصول على بعض الأغذية، وأثناء سيره عائدًا، سقط سلاح متفجر على مقربة منه فأصابه بجروح مميتة في الجانب الأيمن من جسمه. وقد أحدث الانفجار به إصابات داخلية جسيمة في الكبد والكُلية والأورطي، وتُوفي على الفور.[144] ولم تتمكن المنظمة من التأكد من الطرف الذي شن الهجوم وتحديد نوع الذخيرة التي قتلت الطالب غير أنها قذيفة تُطلق من البر من النوع الذي يستخدمه الطرفان.[145] وكانت المنطقة تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية وقت الهجوم لكنها شهدت اشتباكات مسلحة متواترة بين القوات المسلحة السودانية، وأفراد قوات الدعم السريع الذين يحاولون انتزاع السيطرة عليها.

وأُصيبت زهرة محمد آدم، البالغة من العمر 22 عامًا؛ وابنها، البالغ من العمر 14 شهرًا، وكانت تحمله على ظهرها، برصاصات طائشة في حي الجمارك بالجنينة في 9 يونيو/حزيران. وقد قالت لمنظمة العفو الدولية:

"كانت الأوضاع هادئة ذلك الصباح وخرجتُ أبحث عن طعام لأننا لم يكن عندنا في البيت ما نأكله. وذهبتُ إلى سوق محلية صغيرة قرب بيتي، ولكن بينما كنتُ هناك اندلعت اشتباكات مسلحة في المنطقة وكانت طلقات الرصاص تتطاير حولنا. كانت الساعة قرب 12 ظهرًا. وكنتُ أحمل طفلي، إيهاب محمود، على ظهري وأصابته رصاصة اخترقت مرفقه الأيمن. وأصابتني رصاصة في جانبي الأيمن واخترقته وسارت في بطني، فأحدثت

---

[138] مقابلة عبر اتصال صوتي مع كودي عباس وزوجته التي شاهدت الحادث بنفسها، 8 يونيو/حزيران 2023.
[139] مقابلة عبر اتصال صوتي، 8 يونيو/حزيران 2023.
[140] مقابلة شخصية مع أشتا سليمان داود، 23 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[141] مقابلة شخصية، 29 يونيو/حزيران 2023، مخيم غاغا للاجئين، شرق تشاد.
[142] مقابلة شخصية مع زهرة، والدة مالك، 23 يونيو/حزيران، أدري، في شرق تشاد.
[143] مقابلة شخصية، 25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد. وقالت أم سميرة فاضل عبد الله لمنظمة العفو الدولية أيضًا إن ابنها يحيى، البالغ من العمر 25 عامًا، وكان يقود الدراجة التي تحمل العائلة عندما أُصيبت سميرة، فُقد وقت إصابة سميرة ولم يُعثر عليه. مقابلة شخصية، 25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[144] مقابلة عبر اتصالات صوتية يومي 1 و2 يونيو/حزيران 2023. حُجبت الأسماء والموقع المحدد لأسباب أمنية.
[145] قال والد الطالب إنها صاروخ من نوع كاتيوشا، لكن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من تأكيد ذلك.

أضرارًا بأعضائي الداخلية، وخرجت من الجانب الأيسر. نقلني الناس إلى سكن الطالبات القريب، حيث كانت هناك بعض الممرضات اللاتي قدمن لي ولابني بعض الرعاية الطبية".[146]

وفي حالة أخرى، فقدت جمرة آدم زكريا عينها اليسرى بسبب إصابتها برصاصة عندما خرجت للبحث عن الماء قرب منزلها في منطقة المدارس بالجنينة في 1 يونيو/حزيران 2023. وقالت لمنظمة العفو الدولية: "أعتقد أن الرصاصة جاءت من بعيد لأنني لم أسمع أي أصوات إطلاق للنار بالقرب مني".[147]

وفي معرض الرد على منظمة العفو الدولية، أفادت القوات المسلحة السودانية بأنها أنشأت خلية في المركز الرئيسي لعمليات القوات المسلحة لتحديد واختيار الأهداف التي ستُهاجم وإخضاعها لمعايير القانون الدولي الإنساني ومبادئه، حيث تقوم بحساب النسبة المئوية للمخاطر والخسائر العارضة، وتعديل أو إلغاء مهاجمة الأهداف في هذه الحالات لتفادي التسبب في خسائر عارضة أكبر من الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة من الهجوم، وقد ألغت بالفعل عددًا من عمليات الاستهداف في هذا السياق، وتحذير السكان المدنيين بالتنسيق مع خلية العمل الإعلامي للإخلاء أو الابتعاد عن بعض الأهداف التي ستُهاجم وقد يمثل وجود المدنيين في محيطها تهديدًا لحياتهم.[148]

وتجدر الإشارة إلى أن تقييم ادعاء القوات المسلحة السودانية بخصوص تحذير السكان المدنيين للإخلاء أو الابتعاد يخرج عن نطاق التقرير الحالي، ولكن لم يذكر أحد من السكان في المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية أي تحذير من هذا النوع. بيد أن المنظمة تلقَّت معلومات موثوقة بشأن قيام القوات المسلحة السودانية بقصف مناطق سكنية مدنية مأهولة في الخرطوم.

ولم ترد القوات المسلحة السودانية عن أي من الاستفسارات المحددة الأخرى التي أُرسلت إليها، ولم تقدم معلومات أخرى طلبتها منظمة العفو الدولية بشأن سلوك قواتها في المناطق المتأثرة بالنزاع منذ 15 أبريل/نيسان 2023.

---

[146] مقابلة شخصية، 25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[147] مقابلة شخصية، 25 يونيو/حزيران 2023، شرق تشاد.
[148] رد القوات المسلحة السودانية، بتاريخ 12 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية. وجاء رد القوات المسلحة السودانية باللغة العربية وترجمته المنظمة إلى اللغة الإنجليزية.

5. تمركُز المقاتلين في الأحياء السكنية المدنية

تمركز مقاتلون من طرفي النزاع أو اتخذوا مواقع في مناطق مدنية كثيفة السكان، بما في ذلك داخل منازل مدنية وفي محيطها، أو شنُّوا هجمات انطلاقًا منها.[149] وزادت هذه الممارسات من خطر تعرُّض السكان المدنيين للأذى، ولاسيما مع استخدام الطرفين أسلحة غير دقيقة وأسلحة ذات نطاق تأثير واسع في مناطق بها تركُّز للمدنيين.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت حكمة حامد جمعة خاطر، وهي امرأة من نيالا بجنوب دارفور، إن أمها، خديجة مصطفى عثمان سيد، البالغة من العمر 59 عامًا؛ وشقيقيها حيدر حامد جمعة خاطر، البالغ من العمر 42 عامًا؛ وحميد حامد جمعة خاطر، البالغ من العمر 27 عامًا؛ وجارهم مصطفى علي حمدان، قد قُتلوا عندما أصابت قذيفة منزلهم في حي الامتداد قرب وسط مدينة نيالا بجنوب دارفور، في الساعة 6:29 بالضبط من مساء يوم 18 مايو/أيار 2023.[150] وقالت حكمة، التي أُصيبت في الحادث بجروح في عينيها وذراعيها، للمنظمة إن من حسن حظِّها أنها نجت لكنها مفطورة القلب لفقدان أمها وأخويها.

أضرار في منزل أسرة حكمة قد تتفق مع الضرر الذي يمكن أن يسبّبه هجوم بقذيفة هاون. © صورة خاصة.

وأضافت حكمة قائلةً:

[149] تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً متواترة بشأن قيام مقاتلين، أغلبهم من قوات الدعم السريع، بالتمركز في منازل مدنية وغيرها من الممتلكات المدنية في مناطق سكنية مكتظة بالخرطوم، أما في منطقة دارفور، فقد تلقت المنظمة أنباء بخصوص قيام مقاتلين من جميع الأطراف بالعمل في عقارات مدنية في مناطق سكنية.

[150] مقابلة عبر اتصال صوتي مع حكمة حامد جمعة خاطر، في 30 مايو/أيار 2023، أثناء وجودها في الضعين في دارفور، وفي 17 يونيو/حزيران 2023، أثناء وجودها في إحدى الدول المجاورة للسودان.

رقم الوثيقة: **AFR 54/7037/2023**
أغسطس/آب 2023
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

"قُتلت أمي وأخواي بطريقة قاسية. كنا نحن الأربعة في البيت ذلك المساء. وكان قتال بالغ الشدة يدور في نيالا ذلك اليوم بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وأُصيب منزلنا بقذيفة. تُوفيت أمي خديجة وأخي الأكبر حيدر على الفور في البيت لأنهما أُصيبا بجروح بليغة. أما أخي الأصغر حميد وجارنا مصطفى الذي كان معه في الفناء، فقد أُصيبا في سيقانهما ونُقلا إلى مستوصف الأبرار. وتُوفي الاثنان هناك عقب بتر سيقانهما. ودُفن الأربعة في الصباح التالي في مقابر الكونغو".[151]

وقالت حكمة إن مقاتلين من قوات الدعم السريع اختبأوا لفترة وجيزة في مدرسة خالد ابن الوليد الثانوية التي تقع شمال غربي منزلهم، وأضافت: "أعتقد أن القذيفة التي قتلت أفراد أسرتي جاءت من جانب القوات المسلحة السودانية، لأنهم كانوا على الأرجح يستهدفون مقاتلي قوات الدعم السريع الذين كانوا يختبئون في مدرسة قرب منزلنا".[152] وفي أعقاب الحادث، فرَّت حكمة وبقية أفراد عائلتها الذين لم يكونوا في المنزل وقت الهجوم إلى مدينة أخرى داخل السودان، ثم إلى إحدى الدول المجاورة للسودان في وقت لاحق. وزوَّد أحد أفراد العائلة منظمة العفو الدولية بصور للأضرار التي وقعت بالمنزل والتي قد تتفق مع الأضرار التي يمكن أن يحدثها هجوم بقذائف الهاون.[153]

وكثيرًا ما تشهد الخرطوم والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك مدينة أم درمان، منذ 15 أبريل/نيسان 2023، قتالًا عنيفًا في أحياء مدنية مكتظة بالسكان حيث يتخذ المقاتلون مواقع في أنحاء هذه المناطق، بما في ذلك داخل منازل مدنية أو بالقرب منها. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد مدى قانونية المواقع والهجمات العسكرية المنفردة، لكن على الطرفين اتخاذ مزيد من الاحتياطات لحماية المدنيين. وأبلغ العديد من سكان العاصمة المنظمة بأنهم يخشون أن تتعرض منطقتهم للهجوم، وأن يتعرضوا للأذى لأن مقاتلي قوات الدعم السريع تمركزوا في مواقع قرب منازلهم، أو يشنون هجمات من تلك المواقع، أو كلا الأمرين.[154]

وقُتل رجل عمره 30 عامًا مساء يوم 27 مايو/أيار 2023 خارج منزله في أم درمان. وقالت ابنة أخيه لمنظمة العفو الدولية إن مقاتلين من قوات الدعم السريع كانوا بجوار منزل عمها مباشرة في الوقت الذي أُصيب فيه بالرصاصة أو شظية القذيفة التي أودت بحياته.[155] وقالت إن مقاتلي قوات الدعم السريع يمكثون في الحي بصفة منتظمة ويشتبكون في بعض الأحيان مع القوات المسلحة السودانية، وأضافت قائلةً:

"إنهم يفعلون ما يريدون. لا يستطيع أحد أن يقول لهم شيئًا. ولهذا غادرنا المنزل الآن. الوضع خطير للغاية. فقد قُتل عمي خارج المنزل. وترك وراءه ثلاث بنات صغيرات أصبحن الآن يتيمات. وجُرح عمي الآخر داخل المنزل. لا يوجد أمان. إذا بقيت في المنزل تُقتل، وإذا خرجت تُقتل أيضًا".[156]

وقال شخص آخر من سكان العاصمة للمنظمة بأنه لجأ هو وبعض جيرانه إلى حفر خنادق عميقة في شوارع حيِّهم لمنع دخول مركبات قوات الدعم السريع. وأضاف قائلًا:

"رأينا على منصات التواصل الاجتماعي سكان مناطق أخرى يفعلون ذلك، ومن ثمَّ بدأنا نحن أيضًا حفر خنادق في الشوارع داخل حيّنا لمنع قوات الدعم السريع من المجيء إلى الشوارع الصغيرة بين منازلنا بشاحناتهم الصغيرة وإطلاق مدافعهم المضادة للطائرات على القوات المسلحة السودانية من وراء منازلنا. أفعالهم تُعرِّضنا، نحن السكان، للخطر لأن الجيش إذا ما حاول أن يقصفهم فسنُقتل نحن أيضًا".[157]

وبُعيد اندلاع النزاع في الخرطوم، سيطر مقاتلو قوات الدعم السريع على مستشفى شرق النيل، وهي من المستشفيات الرئيسية في العاصمة، وبعد ذلك تعرَّضت المستشفى للقصف مرتين من جانب القوات المسلحة السودانية.[158]

وفي 1 مايو/أيار 2023، أصابت ضربة جوية للقوات المسلحة السودانية المنطقة الواقعة خارج المستشفى مباشرة. وصُوِّرت الأضرار التي لحقت بالمنطقة، بما في ذلك حفرة سبَّبها القصف فيما يبدو، في عدة مقاطع فيديو نُشِرت على منصة تويتر.[159] وأفادت صحيفة الغارديان بأن الغارة الجوية "قتلت ثلاثة على الأقل من بائعي الشاي وطفلًا ولم تخلِّف وراءها سوى حفرة".[160] وفي 15 مايو/أيار

---

[151] مقابلة عبر اتصال صوتي مع حكمة حامد جمعة خاطر، في 30 مايو/أيار 2023، أثناء وجودها في الضعين في دارفور، وفي 17 يونيو/حزيران 2023، أثناء وجودها في إحدى الدول المجاورة للسودان.

[152] مقابلة عبر اتصال صوتي مع حكمة حامد جمعة خاطر في 30 مايو/أيار 2023، أثناء وجودها في الضعين في دارفور، وفي 17 يونيو/حزيران 2023، أثناء وجودها في إحدى الدول المجاورة للسودان.

[153] الصور محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[154] مقابلات عبر اتصالات صوتية في الفترة من 1 إلى 8 يونيو/حزيران 2023.

[155] مقابلة عبر اتصالات صوتية يومي 3 و4 يونيو/حزيران 2023. حُجب الاسم لأسباب أمنية.

[156] مقابلة عبر اتصالات صوتية يومي 3 و4 يونيو/حزيران 2023. حُجب الاسم لأسباب أمنية.

[157] مقابلة عبر اتصال صوتي، 19 مايو/أيار 2023، حُجب الاسم لأسباب أمنية. انظر أيضًا المنشور على تويتر، "مواطنو ولاية الخرطوم يغلقون الشوارع الداخلية لمنع دخول مرتزقة وميليشيات المتمرد الإرهابي حميدتي والاحتماء بمنازلهم"، 21 مايو/أيار 2023، الرابط: https://twitter.com/9klid/status/1660351429020622851?s=20.

[158] BBC News, "Sudan conflict: Hospital attacks potential war crimes, BBC told", 26 May 2023, https://www.bbc.com/news/world-africa-65718968.

[159] انظر، على سبيل المثال، الفيديو المنشور على تويتر، 2 مايو/أيار 2023. الرابط: https://twitter.com/YASIR_MOS91/status/1653298452455911424?s=20.

[160] انظر، على سبيل المثال:

2023، نُشر مقطع فيديو على تويتر تظهر فيه طائرة للقوات المسلحة السودانية تحلق فوق منطقة شرق النيل قرب المستشفى، قرابة الوقت الذي تعرَّض فيه المستشفى لضربة جوية أخرى.[161] ونُشِرت عدة مقاطع فيديو على تويتر تظهر أجزاءً من المستشفى وقد لحقت بها أضرار جسيمة، بما في ذلك أجزاء من المبنى ما زالت النار مشتعلة بها.[162] وتؤكد صور مُلتقطة بالأقمار الاصطناعية، في 18 مايو/أيار 2023، الأضرار التي لحقت بالجانب الجنوبي من المستشفى.

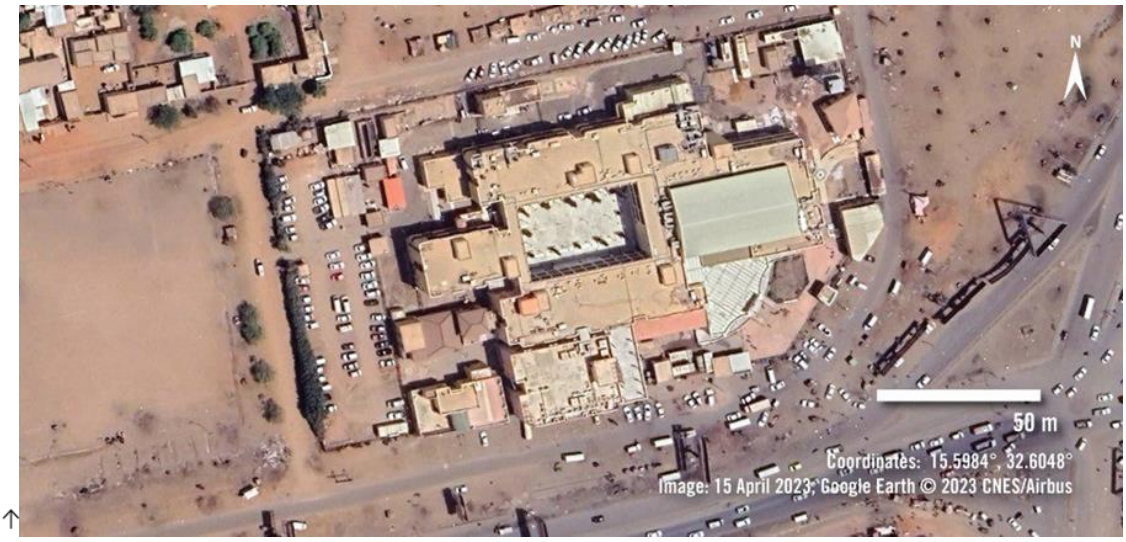

↑ الخرطوم، السودان: صورة مُلتقطة بالأقمار الاصطناعية يوم 15 أبريل/نيسان 2023 (الصورة العليا) تُظهر مستشفى شرق النيل في شرق الخرطوم.

↑ صورة التقطت يوم 18 مايو/أيار 2023 تُبيّن أن الجانب الجنوبي من المستشفى لحقت به أضرار جسيمة.

وقد طرحت منظمة العفو الدولية، في رسالتها إلى قيادة قوات الدعم السريع، استفساراتٍ بشأن الطريقة التي تتخذ بها قواتها القرارات المتعلقة بأماكن تمركزها في حالة العمل في مناطق كثيفة السكان، وبشأن الاحتياطات التي تتخذها لحماية المدنيين من أخطار أماكن تمركزها وعملياتها بشكل أعم.

وقالت قوات الدعم السريع في ردها: "عملية السيطرة، والقيادة، وصنع القرار فيما يتعلق بأماكن تمركز مقاتلي قوات الدعم السريع تُجرى وفقًا لتسلسل قيادي يتبع البروتوكولات العسكرية الراسخة. كل مستوى مُخوَّلٌ سلطات محددة كما تقضي القوانين المطبَّقة،

The Guardian, "Khartoum hospitals being hit as Sudan fighting intensifies", 2 May 2023, https://amp.theguardian.com/world/2023/may/02/khartoum-hospitals-being-hit-as-sudan-fighting-intensifies.

[161] انظر الفيديو المنشور على تويتر، 15 مايو/أيار 2023. الرابط: https://twitter.com/ItssAaliyaah/status/1658018485958590469?s=20.

[162] انظر الفيديو المنشور على تويتر في الحاشية رقم 160؛ والفيديو المنشور على تويتر، 15 مايو/أيار 2023. الرابط: https://twitter.com/SLinnoinen/status/1658063623455907841?s=20.

والقواعد المنظِّمة، وطبيعة المهمة. وتلتزم قوات الدعم السريع بشكل صارم بمواقعها المحددة لها، وتضمن أن تكون بعيدة عن المناطق المدنية لمنع أي أذى أو إزعاج للسكان المحليين. نحن نعطي أولوية للحدِّ إلى أدنى درجة ممكنة من الخسائر في الأرواح بين المدنيين والأضرار الجانبية، وقد بذلنا كل جهد لتفادي مرابطة قواتنا في مناطق قد يُعرِّض وجودها فيها السكان المحليين للخطر أو يُعطِّل تسليم الخدمات الضرورية للمدنيين."[163]

وقد وصف شهود العيان لمنظمة العفو الدولية، كما يتضح بالتفصيل في هذا الفصل وفصول أخرى من التقرير، حوادث محددة كان مقاتلو قوات الدعم السريع يتمركزون خلالها في مناطق مدنية كثيفة السكان ويطلقون النار منها في بعض الأحيان.

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، ذكر عدة أشخاص من سكان الجنينة في غرب دارفور، فرّوا منها منذ ذلك الحين، أن مقاتلين من المسالية ضمن جماعات مسلحة، مثل التحالف السوداني وبعض جماعات المقاومة المؤلفة من المسالية، أطلقوا النار على قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها من داخل أحياء سكنية كثيفة السكان، من بينها أحياء يتألف أغلب سكانها من طوائف عرقية أخرى غير المسالية، مثل حي الزهور الواقع إلى الغرب من حي الدويم الذي يتألف أغلب سكانه من العرب.

وقال رجل من سكان حي الزهور، يبلغ من العمر 22 عامًا، لمنظمة العفو الدولية: "كثيرًا ما جاء رجال مسلحون من المسالية إلى حيّنا، الذي يتألف أغلب سكانه من البرقو، ومعهم مدافع آلية مُثبَّتة فوق شاحنات صغيرة، وأطلقوا النار على حي الدويم القريب حيث يعيش العرب. وقد عرَّضنا هذا للخطر. وفي نهاية الأمر قال بعض العرب للناس في حيّنا أن يغادروه لأنه سيصبح منطقة حرب".[164] كما قال شخص آخر من سكان الحي نفسه للمنظمة بأن مقاتلي المسالية كثيرًا ما شنوا هجمات من الحي باتجاه الحي العربي الواقع إلى الشرق. وقال: "لا أعرف إن كانوا يفعلون ذلك لأن هذا هو أفضل مكان لإطلاق النار منه، أم لأنهم يريدون أن يردَّ العرب بإطلاق النار على حي الزهور وخلق مشاكل بهذه الطريقة. على أي حال، لقد سبب ذلك كثيرًا من الدمار في حيّنا".[165]

وأُصيبت طالبة، تبلغ من العمر 20 عامًا، بجروح بالغة في ساقها اليسرى عندما أصابتها ثلاث رصاصات صباح 9 يونيو/حزيران في حي المدارس بالجنينة. وقد قالت لمنظمة العفو الدولية:

> **"كانت اشتباكات مسلحة عنيفة تدور في حيّنا منذ الصباح، ولذلك غادرنا منزلنا أنا وأمي وجدتي وذهبنا للبحث عن مكان أكثر أمنًا، لكننا سرعان ما وجدنا أن الوضع في الشارع أسوأ، وكان المكوث في الخارج خطيرًا للغاية، ولذلك دخلنا بيتًا لا على التعيين. وداخل ذلك البيت، أُصبتُ بثلاث رصاصات في ساقي. لم نكن نعرف لمن هذا البيت، لكن رجلًا من المسالية مسلحًا بندقية كان يطلق النار على قوات الدعم السريع من المنزل. وقد أُصيب هو الآخر بالطلقات التي جاءت إلى داخل المنزل وتُوفي".**[166]

---

[163] رد قوات الدعم السريع، بتاريخ 14 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.
[164] مقابلة شخصية، 26 يونيو/حزيران 2023، أدري، في شرق تشاد.
[165] مقابلة عبر اتصال صوتي، 26 يوليو/تموز 2023.
[166] مقابلة شخصية، 25 يونيو/حزيران 2023، أدري، في شرق تشاد. حُجب الاسم لأسباب أمنية.

6. نهب الممتلكات المدنية وتدميرها

قام أفراد من طرفي النزاع، منذ اندلاع القتال في أبريل/نيسان 2023، بنهب وتدمير أو إتلاف ممتلكات مدنية، من بينها بيوت، ومنشآت صحية وإنسانية. وتتعلق أغلب حالات النهب المحدَّدة التي وثّقتها منظمة العفو الدولية بأفراد من قوات الدعم السريع، ولكن وردت أنباء موثوقة تفيد بوقوع عمليات نهب على أيدي الطرفين. وقد ترقى بعض الحالات إلى السلب، وهو جريمة حرب.[167] ويسبغ القانون الدولي الإنساني حمايةً خاصةً على الأفراد العاملين في المجال الإنساني وعلى الأعيان المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية،[168] وتُعد الهجمات المتعمدة على مثل هؤلاء الأفراد، أو الأعيان، أو على المنشآت الصحية أو الوحدات الطبية جرائم حرب.[169]

المنازل المدنية والممتلكات الخاصة

ذكر عدة مدنيين لمنظمة العفو الدولية بأن منازلهم تعرضت للاقتحام والنهب على أيدي أفراد من قوات الدعم السريع أو أشخاص يتحركون في مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع، دون أن تتخذ هذه القوات أي تدابير لوقف مثل هذه الممارسات.[170] وفي بعض الحالات، داهم أفراد من قوات الدعم السريع المنازل أو مارسوا ضغوطًا على أصحابها كي يغادروها ثم نهبوا المنازل بعد ذلك.[171]

ففي 16 مايو/أيار 2023، على سبيل المثال، اقتحم أفراد من قوات الدعم السريع منزل علي شامو، وهو وزير سابق للثقافة وللإعلام في عدة حكومات سابقة بالسودان، وعمره الآن 90 عامًا، وقد تقلد سابقًا مناصب عامة رفيعة أخرى، من بينها منصب رئيس المجلس الأعلى للصحافة والإعلام ورئيس إدارة جامعة الجزيرة.[172] وأرغمه مقاتلو قوات الدعم السريع على مغادرة بيته، هو وعائلته، ثم نهبوا البيت وحطموا محتوياته. وقال علي شامو لمنظمة العفو الدولية:

> **"في البداية، اقتحم أفراد قوات الدعم السريع منزلنا في الصباح الباكر يوم 16 مايو. كانوا ثلاثة يرتدون زيًا عسكريًا ووجهوا بنادقهم إلى صدر ابني، وضربه أحدهم بعقب بندقيته. وأخذوا مفاتيح سياراتنا التي كانت تصطف في الفناء. حاولت أن أتكلم معهم بالمنطق لكن دون جدوى. وعادوا في اليوم التالي وأعادوا مفاتيح سياراتنا وأوضحوا أن علينا أن نغادر المنزل. لم أكن أريد المغادرة. فقد بقينا أنا وعائلتي في منزلنا 34 يومًا دون ماء أو كهرباء، لكنهم لم يتركوا لنا خيارًا.**
>
> **غادرنا منزلنا في وقت مبكّر من مساء 18 مايو، وفي الساعة السادسة من الصباح التالي، عادوا إلى منزلنا، واقتحموه، وشرعوا في نهبه. في البداية، أخذوا سياراتنا الأربعة وأشياءً أخرى مختلفة. وأبلغنا الجيران بأن أفراد قوات الدعم السريع استمروا في المجيء إلى منزلنا، وأخذ كميات كبيرة من ممتلكاتنا. وتمكن أقارب لنا من الذهاب إلى منزلنا بعد ذلك بأسبوعين للاطمئنان على الوضع ووجدوا أن جانبًا كبيرًا منه نُهب وحُطِّم، بما في ذلك كتب تاريخية وممتلكات أخرى تمثل جزءًا من التراث الوطني لبلدنا".**[173]

وقالت امرأة من سكان العاصمة لمنظمة العفو الدولية إن أفرادًا من قوات الدعم السريع نهبوا منزل أهلها بعد إرغام العائلة على مغادرته. وأضافت قائلةً:

> **"لم يكن لعائلتي خيار غير مغادرة منزلها لأن الوجود المستمر لأفراد قوات الدعم السريع كان ينطوي على تهديد وخطورة في الوقت نفسه، حيث قد يجتذب وجودهم ضربات من القوات المسلحة السودانية للمبنى.**

---

[167] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)(5). انظر أيضًا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني، القاعدة 52، النهب.

[168] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني، القاعدتان 31 و32.

[169] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)(2) و(3). انظر أيضًا الفصل الخاص بالتحليل القانوني من هذا التقرير، أدناه.

[170] مقابلات في اتصالات صوتية ومقابلات شخصية مع عديد من سكان العاصمة والجنينة في الفترة من 18 مايو/أيار إلى 29 يونيو/حزيران 2023.

[171] مقابلات في اتصالات صوتية ومقابلات شخصية مع عديد من سكان العاصمة والجنينة في الفترة من 18 مايو/أيار إلى 29 يونيو/حزيران 2023. انظر أيضًا الحالات الفردية المذكورة أدناه.

[172] مقابلات عبر اتصالات صوتية مع علي شامو وأقارب له في 23 و24 مايو/أيار و3 يونيو/حزيران 2023.

[173] مقابلات عبر اتصالات صوتية مع علي شامو في 23 و24 مايو/أيار و3 يونيو/حزيران 2023. كما تحدثت منظمة العفو الدولية مع عديد من أقارب علي شامو الذين قدموا روايات تتفق مع الوصف الذي قدمه.

ولهذا السبب غادر أغلب أفراد عائلتي المنزل، لكن أعمامي وابن عمي بقوا لحماية المنزل لأننا كنا نعرف أن المنزل سيجري الاستيلاء عليه ونهبه في اللحظة التي يُترك فيها خاليًا.

وفي النهاية، تدهور الوضع بسرعة وأصبح بالغ الخطورة، وكان على الجميع مغادرته فجأة. وفي اليوم التالي، استولى أفراد قوات الدعم السريع على المكان بأكمله وقاموا بنهبه وتحطيمه. كان أمرًا يفطر القلب مشاهدة ومعرفة أنهم يعيثون فسادًا في منزلنا، ويستبيحون ويدمرون أعز ذكرياتنا، الصور، والكتب، والأشياء ذات القيمة العاطفية الكبيرة التي لا يمكن تعويضها. حطموا كل شيء".[174]

المنشآت الطبية والإنسانية والمنشآت الخاصة بالمجتمع المدني

كان نهب المستشفيات، وغيرها من المنشآت الطبية، ومخازن مواد الإغاثة الإنسانية متفشيًا في العاصمة وفي أنحاء أخرى من البلاد، وخاصةً منطقة دارفور. وقد أدى نهب الإمدادات الطبية والإنسانية التي يوجد حاجة ملحَّة إليها إلى مزيد من تدهور الوضع المتردي أصلًا، إذ حتى لو أمكن دخول إمدادات إلى السودان، فمن الصعب للغاية، أو من المستحيل تمامًا، نقلها بأمان إلى المناطق المتأثرة بالنزاع التي هي في أمسّ الحاجة إليها.[175] وفي 2 يونيو/حزيران 2023، قالت منظمة الصحة العالمية إنها تحققت مما لا يقل عن 46 هجومًا على منشآت الرعاية الصحية أدت إلى وفاة ثمانية أشخاص وإصابة 18 آخرين.[176]

وفي 23 مايو/أيار 2023، قالت المنظمة الإنسانية، أطباء بلا حدود: "يتعرَّض العاملون والمرضى بشكل متكرر لصدمة عند دخول مجموعات مسلحة إلى مجمعات أطباء بلا حدود ونهبها، مع سرقة الأدوية، والإمدادات، والمركبات. وقد عوَّق هذا التجاهل المُروّع للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني قدرتنا على تقديم الرعاية الصحية للناس في وقت تزداد فيه الحاجة الملحة إليها".[177] وكانت منظمة أطباء بلا حدود قد أفادت سابقًا، في 12 مايو/أيار 2023، بنهب صيدلية مستشفى الجنينة التعليمي، وقسم الأشعة وبنك الدم بها في 26 أبريل/نيسان 2023. وتدعم المنظمة هذا المستشفى منذ عام 2021.[178]

وفي 2 يونيو/حزيران 2023، ندَّد برنامج الغذاء العالمي بشدة بنهب أحد مراكز التخزين والنقل الرئيسية التابعة له في جنوب وسط السودان، معبّرًا عن أسفه لأن الهجوم على مخازنه في الأبيض عرَّض المساعدات الغذائية لقرابة 4.4 مليون نسمة من السكان المتأثرين بالنزاع للخطر، مضيفًا: "هذه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها الأغذية والأصول الإنسانية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي وشركائنا للهجوم والنهب. وقد سجَّل برنامج الغذاء العالمي وحده حتى الآن خسائر تُقدَّر بما يزيد على 60 مليون دولار أمريكي، منذ تفجر العنف في 15 أبريل/نيسان".[179]

كما تعرضت منظمات المجتمع المدني للاستهداف. فقد ذكر الدكتور عبد المتعال قرشاب، مدير المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، لمنظمة العفو الدولية بأن أفراداً من قوات الدعم السريع اقتحموا مكتب المركز في شارع 53 بحي العمارات في العاصمة، في التاسعة صباحًا يوم 15 مايو/أيار 2023، ونهبوا كذلك عدة منازل قريبة.[180]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، ذكر بعض العاملين فيما لا يقل عن ثلاث منظمات غير حكومية أخرى بأن مقار منظماتهم، ومنها اثنان في العاصمة وواحد في دارفور، تعرضت للاقتحام والنهب على أيدي مقاتلين من قوات الدعم السريع.[181]

وتعرضت مصارف ومبانٍ عامة أخرى للنهب كذلك على أيدي مقاتلين من قوات الدعم السريع وآخرين في المناطق التي تسيطر عليها.[182] ويظهر في مقطع فيديو نُشر على تويتر مقاتلون من قوات الدعم السريع يأخذون حقائب تحتوي على أموال من داخل بنك الخرطوم في أم درمان ويضعونها في مؤخرة سيارة، في أوائل مايو/أيار. ولم تتضح الظروف التي حصل فيها أفراد قوات الدعم السريع

---

[174] مقابلة عبر اتصال صوتي، 27 مايو/أيار 2023. حُجب الاسم لأسباب أمنية.

[175] قالت منظمة أطباء بلا حدود، على سبيل المثال: "إن جهودنا المكثفة يعوقها باستمرار العنف، والتعديات المسلحة العدائية، ونهب مقراتنا أو احتلالها بقوة السلاح، فضلًا عن الصعوبات الإدارية وتلك المتعلقة بالنقل والإمداد."، انظر:
"; MSF, "MSF facilities looted, medical activities impeded by violence in Sudan," 23 May 2023, https://www.msf.org/msf-facilities-looted-medical-activities-impeded-violence-sudan.
وانظر أيضًا:
World Food Programme, Statement on the looting of humanitarian warehouses in Sudan, 2 June 2023, https://www.wfp.org/news/statement-looting-humanitarian-warehouses-sudan.

[176] منظمة الصحة العالمية، منشور على تويتر، 2 يونيو/حزيران 2023. الرابط: https://twitter.com/WHO/status/1664613172475486210?s=20.

[177] Médecins Sans Frontières, "MSF facilities looted, medical activities impeded by violence in Sudan" (previously cited).

[178] Médecins Sans Frontières, "El Geneina Teaching Hospital, West Darfur: 5 key points on the recent violence and humanitarian needs," 12 May 2023, https://msf.or.ke/en/magazine/el-geneina-teaching-hospital-west-darfur-5-key-points-recent-violence-and-humanitarian.

[179] WFP, "Statement on the looting of humanitarian warehouses in Sudan", 2 June 2023, https://www.wfp.org/news/statement-looting-humanitarian-warehouses-sudan.

[180] مقابلة عبر اتصال صوتي، 19 مايو/أيار 2023.

[181] مقابلات شخصية ومقابلات عبر اتصالات صوتية، مايو/أيار 2023.

[182] مقطع فيديو على تويتر، 8 مايو/أيار 2023. الرابط: https://twitter.com/BAlkammawa/status/1655442080401874944?s=20.

على هذا المال.[183] وقد حدَّد مستخدمو تويتر الموقع الجغرافي الذي صُوِّر فيه هذا المقطع وأكده مختبر أدلة الأزمات لدى منظمة العفو الدولية.[184]

وردًا على استفسارات منظمة العفو الدولية بخصوص التدابير التي اتخذتها قوات الدعم السريع لمنع مقاتليها من نهب منازل المدنيين، ومقار الأعمال، والمؤسسات العامة، بما في ذلك المستشفيات، ومكاتب المنظمات الإنسانية، والمصارف، وغيرها من المنشآت المدنية، قالت قوات الدعم السريع: "عُيِّنت لجنة التفلتات والظواهر السالبة في قوات الدعم السريع بقيادة اللواء الركن عصام الدين صالح فضيل للتصدي لأي انتهاكات أو سوء سلوك والتحقيق في أنباء أي تجاوزات. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشِئت محكمة ميدانية للتصدي للقضايا المتصلة بهذه التجاوزات والفصل فيها بفعالية".[185]

ولم تذكر قوات الدعم السريع تفاصيل بشأن أي تحقيقات جارية أو أُجريت مع أي من أفرادها فيما يتصل بادعاءات نهب ممتلكات مدنية وتدميرها، بما في ذلك الحوادث المُوثَّقة في هذا التقرير، وما إذا كان أي من أفرادها حُوكم أمام المحكمة الميدانية المذكورة.

[183] مقطع فيديو على تويتر، 21 مايو/أيار 2023. الرابط: https://twitter.com/abazr93/status/1660137753953071104?s=20.
[184] مقطع فيديو على تويتر، 2 مايو/أيار 2023. الرابط: https://twitter.com/BenDoBrown/status/1653332295363837954?s=20.
[185] رد قوات الدعم السريع، بتاريخ 14 يوليو/تموز 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

7. التحليل القانوني

تشهد أجزاء من السودان، وخصوصًا منطقة دارفور، نزاعًا مسلحًا غير دولي منذ عام 2003. ونظرًا لشدة القتال ومستوى تنظيم طرفي النزاع، يمثّل القتال الدائر في السودان منذ 15 أبريل/نيسان 2023، في الخرطوم وشتى أنحاء البلاد، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع نزاعًا مسلحًا غير دولي.

وكان كلا الطرفين، أي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، قوات رسمية في السودان لسنوات طويلة.[186] وفي عام 2021، قاما معًا، كما ناقش التقرير أعلاه في الخلفية، بالانقلاب الذي أطاح بالحكومة الانتقالية. وفي سياق النزاع الجاري، تعتبر منظمة العفو الدولية كلا الطرفين، أي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، قوات رسمية، حسب تعريف القانون الدولي الإنساني. والطرفان متحالفان كذلك مع ميليشيات وجماعات مسلحة أخرى تعمل وفق درجات مختلفة من سيطرة ونفوذ كل منهما.[187]

وتنطبق قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحكم النزاعات المسلحة غير الدولية على النزاع الحالي في السودان. ومن بينها المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 التي تُنظِّم معاملة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال القتالية، وهم تحديدًا المدنيون، وأفراد القوات المسلحة الذين ألقوا السلاح، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز؛ والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف بشأن النزاعات المسلحة غير الدولية الذي صدَّق عليه السودان في عام 2006؛[188] والقواعد الخاصة بسير العمليات العدائية والمدوَّنة في البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، وقد صارت هذه القواعد المشار إليها في هذا التقرير مُعبِّرةً عن القانون الدولي الإنساني العرفي الذي ينطبق كذلك على النزاعات المسلحة غير الدولية؛ وأغلب هذه القواعد متضمنة في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي. وبرغم أن السودان ليس من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فإن بنود هذا النظام تنطبق كذلك باعتبارها توصيفًا للجرائم المحدّدة في القانون الدولي العرفي.

مبدأ التمييز هو أحد الأركان الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وهو يقتضي من جميع أطراف النزاع التمييز دومًا بين المدنيين والمقاتلين. ويقضي البروتوكول الإضافي الثاني بأنه "لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا ولا الأشخاص المدنيون محلًا للهجوم".[189] ويتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية من الهجمات "ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور".[190] وينبغي لأطراف النزاع كذلك التمييز بين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية"، ومن ثمَّ، "لا تُوجَّه الهجمات إلا إلى الأهداف العسكرية فحسب ولا يجوز أن تُوجَّه إلى الأعيان المدنية".[191]

وفي حالات الشك، ينبغي افتراض أن الأشخاص مدنيون ويتمتعون بالحماية من الهجمات المباشرة.[192] ويُعد اتخاذ السكان المدنيين، أو الأشخاص المدنيين الذين لا يشتركون مباشرة في العمليات العدائية هدفًا للهجوم (لهجمات المباشرة على المدنيين) جريمة

---

[186] نصّ قانون قوات الدعم السريع، الصادر عام 2017، على أن قوات الدعم السريع تُعتبر جزءًا من القوات القومية، انظر: Redress, 19 February 2018, https://redress.org/wp-content/uploads/2022/09/Rapid-Support-Forces-Act-2017-English.pdf.
وكانت قوات الدعم السريع كذلك من الأطراف الموقِّعة على اتفاق جوبا للسلام، انظر أيضًا، على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، *"رجال بلا رحمة": قوات الدعم السريع السودانية تهاجم المدنيين في دارفور*، 9 سبتمبر/أيلول 2015. الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2015/09/09/280756؛ ومنظمة العفو الدولية، *السودان: أرض محروقة وهواء مسموم: قوات الحكومة السودانية تدمر جبل مرة في دارفور* (رقم الوثيقة: AFR 54/4877/2016) 29 سبتمبر/أيلول 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/afr54/4877/2016/ar/.

[187] تتحالف عدة ميليشيات عربية مع قوات الدعم السريع، وتتحالف جماعات مسلحة، مثل التحالف السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال (عقار) مع القوات المسلحة السودانية.

[188] البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني) اعتُمد في 8 يونيو/حزيران 1977؛ انظر الدول الأطراف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي (البروتوكول الثاني) الدول الأطراف. الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/ar/ihl-treaties/apii-1977/state-parties.

[189] البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 13(2)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 1.

[190] البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 13(3)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 6.

[191] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 7. انظر أيضًا القواعد من 8 إلى 10.

[192] انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 6، حيث تقول الدراسة شارحةً: "... من المناسب أن نخلص إلى أنه وفي حالة الشك، يجب إجراء تقييم دقيق، وبحسب الظروف والقيود التي تحكم وضعًا معينًا، للتحقق من أن هناك دلالات كافية تُسوّغ الهجوم. فلا يجوز الهجوم تلقائيًا على شخص قد يبدو مشكوكًا بأمره." وتلاحظ الدراسة أنه فيما يخص النزاعات المسلحة غير الدولية (في وقت إجرائها)، نادرًا ما عُولجت مسألة الشك من خلال ممارسة الدول، لكنها تخلص إلى أن "هذه المقاربة نفسها تبدو مسوَّغة".

حرب.[193] وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية، كما عُرِض بالتفصيل في الفصل الثالث، عددًا من الهجمات المُوجَّهة ضد المدنيين، نفَّذتها، على وجه الخصوص، قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها.

وجميع أطراف النزاع ملزمة، بالإضافة إلى ذلك، باتخاذ **الاحتياطات الضرورية في الهجوم** التي تقتضي أن يُتوخَّي "الحرص الدائم... على تفادي إصابة السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية".[194] ويقضي البروتوكول الإضافي الثاني بأن "يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية".[195] ويقتضي القانون الدولي الإنساني، بوجه أخَّص، أن تتخذ أطراف النزاع "جميع الاحتياطات العملية لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابتهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى."[196]

وتُحظر **الهجمات العشوائية**.[197] والهجمات العشوائية هي التي من شأنها بحكم طبيعتها "أن تصيب أهدافًا عسكرية ومدنيين أو أعيانًا مدنية دون تمييز"، وخصوصًا تلك "التي لا تُوجَّه إلى هدف عسكري محدد"، أو "التي تستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد"، أو "التي تستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن تحديد آثارها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني".[198] ويُعد شن هجوم عشوائي تنتج عنه وفيات أو إصابات بين المدنيين جريمة حرب.[199]

وتُحظر أيضًا **الهجمات غير المتناسبة**. والهجوم غير المتناسب هو "الذي قد يُتوقَّع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو إضرارًا بالأعيان المدنية، أو مجموعة من هذه الخسائر والأضرار، ويكون مفرطًا في تجاوز ما يُنتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة".[200] ويُعدُّ شن هجوم مع العلم أنه سيسبب عرضًا، وبصورة مفرطة، خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو أضرارًا جريمة حرب.[201] ويُوضِّح التعليق على البروتوكولين الإضافيين أنه ما دام حساب التناسب يقتضي وجود ميزة عسكرية "ملموسة ومباشرة" مُتوقَّعة، فهذا يشير إلى أن مثل هذه الميزة لا بد أن تكون كبيرة وقريبة التحقيق نسبيًا، وأن الميزات التي تكاد تكون غير ملموسة وتلك التي لن تظهر إلا على المدى الطويل ينبغي تجاهلها.[202]

وشملت كثير من الحالات التي تناولها هذا التقرير، ولا سيما في الفصلين الرابع والخامس، هجمات أصابت منازل أو أعيانًا مدنية أخرى، وأدت إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين. وقامت بهذه الهجمات جميع أطراف النزاع، بما في ذلك قوات الدعم السريع، والقوات المسلحة السودانية، والجماعات المتحالفة معهما. وشملت الهجمات المُوثَّقة إطلاقًا للنار، ونيرانًا غير مباشرة، وضربات جوية، وضربات بأسلحة غير دقيقة تُطلِق من البر ذخائر متفجرة، مثل صواريخ غراد، ينبغي عدم استخدامها على الإطلاق على مقربة من تجمعات مدنية. وفي بعض الحالات الموثَّقة، قُتل وأُصيب مدنيون في هجمات يُحتمل أنها كانت موجهة إلى مقاتلين في أماكن قريبة. ويُحتمل أن مثل هذه الهجمات كانت هجمات عشوائية أو يُحتمل أنها ألحقت أضرارًا غير متناسبة بالمدنيين وقد تُمثِّل جرائم حرب. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التقييم الكامل لمدى قانونية أي هجمات فردية مُحدَّدة دون توفر معلومات إضافية. غير أن النمط الثابت طوال النزاع والخسائر الهائلة في الأرواح التي أنزلها بالمدنيين تُبيِّن، في الحد الأدنى، تقاعس أطراف النزاع عن اتخاذ الاحتياطات الكافية، وتشير بقوة إلى أن بعض هذه الهجمات كانت غير قانونية وقد تُعتبر جرائم حرب.

ويحظر القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع القيام بأعمال السلب، وهي الاستيلاء بالقوة على ممتلكات خاصة للاستخدام الشخصي،[203] وتدمير ممتلكات الخصم أو الاستيلاء عليها في غير الحالات التي تستلزمها ضرورة عسكرية قهرية،[204] واتخاذ أفراد الخدمات الطبية أو الدينية والأعيان الطبية أو الدينية هدفًا للهجوم، ومهاجمة المستشفيات وغيرها من الوحدات الطبية "ما لم تُستخدم خارج نطاق مهمتها الإنسانية في ارتكاب أعمال عدائية".[205] وتُعد الانتهاكات الجسيمة لهذه القواعد جرائم حرب.[206] وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية، حسبما يتبيَّن بالتفصيل في الفصلين الثالث والسادس، عددًا من مثل هذه الحالات تتعلق أساسًا بقوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها.

---

[193] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156. انظر أيضًا نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)(1).
[194] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 15.
[195] البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 13(1).
[196] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 15. انظر أيضا القواعد من 16 إلى 21.
[197] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 11.
[198] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12.
[199] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[200] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 14.
[201] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[202] Yves Sandoz, Christophe Swinarski, Bruno Zimmermann, Commentary on the Additional Protocols, ICRC, 1987 § 2209.
[203] البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 4(2)(ز)؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 52؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)(5).
[204] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 50.
[205] البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 11(1)؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 28 و29.
[206] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)(4)، و(5)، و(12).

والسودان ملزم أيضًا بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي صدَّق عليها، ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب،[207] والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.[208]

وتُعتبر أعمال **العنف الجنسي** التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية منذ 15 أبريل/نيسان (انظر الفصل الثالث) انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان على أيدي قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، وكلاهما طرفان فاعلان رسميان في السودان، وكذلك على أيدي أطراف فاعلة أخرى غير رسمية، من بينها جماعات الميليشيا العربية. ويُعد الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي انتهاكًا للعديد من حقوق الإنسان، مثل الحق في المساواة وعدم التعرض للتمييز، والسلامة الجسدية، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.[209] وينبغي للدول أن تتحرك لوضع حد للعنف الجنسي في النزاعات، وحماية المُعرَّضين للخطر، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتقديم خدمات وافية وجبر الضرر للناجين.[210] ويُعرَّف القانون الدولي الاغتصاب بأنه إيلاج أو "اختراق" جنسي، مهما كان طفيفًا، عندما يُرتكب باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بالقسر، أو باستغلال بيئة قسرية، أو ضد شخص يعجز عن التعبير عن حقيقة رضاه.[211] ويُعدُّ الاغتصاب نوعًا من التعذيب.[212]

وتمثِّل أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كذلك انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائم الحرب.[213] وتُعد أعمال الاغتصاب المعروضة في التقرير الحالي جرائم حرب، حيث إنها وقعت في سياق نزاع مسلح كان الجناة يعلمون به.

ويشير حجم الخسائر في الأرواح بين المدنيين والظروف التي سقط فيها القتلى والجرحى المدنيين في سياق النزاع في السودان، حيث قُتل وجُرح آلاف الأشخاص منذ 15 أبريل/نيسان 2023،[214] إلى أن أطراف النزاع تتجاهل في عملياتها البنود الجوهرية في القانون الدولي الإنساني. وبرغم أن بعض الحوادث الفردية التي لحق فيها الضرر بالمدنيين، ومن بينها بعض الحوادث المُوثَّقة في هذا التقرير، قد تكون نتيجة أخطاء، أو خلل في منظومة أسلحة، أو نتيجة عرضيَّة لهجوم قانوني، فإن حجم الأضرار التي لحقت بالمدنيين على مدى فترة مطولة يشير إلى أن أطراف النزاع لا تتخذ احتياطات كافية لحماية المدنيين. وفي بعض الحالات الموثَّقة في هذا التقرير، مثل حوادث القتل العمد للمدنيين، والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والهجمات العشوائية في مناطق مدنية مكتظة بالسكان، وقعت انتهاكات جسيمة واضحة للقانون الدولي الإنساني، من بينها جرائم حرب.

وتشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية من خلال تحقيقات أجرتها على أرض الواقع في منطقة الحدود التشادية السودانية فيما يتصل بالانتهاكات في دارفور، وأبحاث أجرتها عن بعد ووثَّقت بها انتهاكات في شتى أنحاء البلاد، إلى أن عدد المدنيين الذين قُتلوا وجُرحوا أكبر بكثير من الحالات التي تمكنت المنظمة من توثيقها. وقد قُتل المدنيون وجُرحوا لوقوعهم في مرمى النيران المتبادلة في القتال الدائر في مناطق سكنية مأهولة حيث كثيرًا ما يتمركز المقاتلون، ونتيجة لاستخدام أسلحة متفجرة ذات نطاق تأثير واسع لا يمكن استخدامها في مناطق بها تجمعات من المدنيين بطريقة تتفق مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

---

[207] هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وضع السودان فيما يخص التصديق على المعاهدات. الرابط: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=165&Lang=EN.
ومن دواعي الأسف أن السودان لم يصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

[208] الدول الأطراف في "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" (الميثاق الأفريقي). الرابط: https://achpr.au.int/ar/aldwl-alada. وانظر أيضًا:
Guidelines on Combating Sexual Violence and its Consequences in Africa, https://achpr.au.int/sites/default/files/files/2021-09/achprenguidelinesoncombatingsexualviolenceanditsconsequences.pdf.
وقد وقَّع السودان على البروتوكول الملحق "بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، لكنه لم يُصدِّق عليه بعد للأسف. انظر: قائمة الدول الأطراف على الرابط: https://au.int/sites/default/files/treaties/37077-sl-PROTOCOL TO THE AFRICAN CHARTER ON HUMAN AND PEOPLE%27S RIGHTS ON THE RIGHTS OF WOMEN IN AFRICA.pdf.

[209] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 2(1)، و7، و26؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 1؛ وتحظر التوصيتان العامتان لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 19 و35 العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاغتصاب، كانتهاك لحقوق الإنسان وتحددان الخطوات التي ينبغي للدول اتخاذها للاستجابة الوافية، وتركز التوصية العامة 30، بشكل محدد، على التزامات من يؤدون الواجب في النزاعات، ومنع نشوب النزاعات، وسياقات ما بعد النزاع، وتعيد تأكيد التزام الدول باتخاذ إجراءات لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات، بما في ذلك الاغتصاب، والتصدي له.

[210] انظر، مثلًا، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة 30.

[211] انظر المحكمة الجنائية الدولية ، أركان الجرائم، المادة 7(1)(ز) -1 والمادة 8(2)(هـ)(6)-1(2). تتضمن الظروف القسرية التي تنفي الموافقة الظروف التي يُوجدها الجاني، مثل الخوف من العنف، والقسر، وسياقات الاحتجاز القسري، واستغلال السلطة. وتنتفي الموافقة كذلك عندما يستغل الجاني الظروف القسرية الموجودة بالفعل، حتى لو لم يُوجدها بنفسه، مثل الظروف المتأصلة بالفعل في النزاع المسلح. لمزيد من المعلومات بهذا الصدد، انظر:
منظمة العفو الدولية، الاغتصاب والعنف الجنسي: قانون ومعايير حقوق الإنسان في المحكمة الجنائية الدولية (رقم الوثيقة: IOR 53/001/2011) 1 مارس/آذار 2011، (متاح بالإنجليزية) https://www.amnesty.org/download/Documents/32000/ior530012011en.pdf.

[212] انظر، على سبيل المثال: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.4/1986/15، 19 فبراير/شباط 1986، الفقرة 119؛ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/7/3، 15 يناير/كانون الثاني 2008، الفقرة 3؛ وانظر أيضًا:
CAT Committee, *V.L. v. Switzerland*, UN Doc. CAT/C/37/D/262/2005, 22 January 2007, para. 8.10; General Comment No. 4 on the African Charter on Human and Peoples' Rights, paras 57-61..

[213] البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 4(2)(هـ)؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)(6)؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 93 و156.

[214] انظر، على سبيل المثال:
UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Sudan: After 100 days of fighting, attacks on civilians and humanitarian workers must stop", 25 July 2023, https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-after-100-days-fighting-attacks-civilians-and-humanitarian-workers-must-stop-statement-clementine-nkweta-salami-humanitarian-coordinator-sudan-enar?_gl=1*2j2k5y*_ga*MTAyMjQ2OTI5MC4xNjYyNjQwMjU1*_ga_E60ZNX2F68*MTY5MDM4NzA2MS41My4xLjE2OTAzODcwNjEuNjAuMC4w.

8. التوصيات

إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

- الإنهاء الفوري للهجمات المتعمَّدة على المدنيين والأعيان المدنية، وكذلك الهجمات العشوائية والهجمات التي تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق، بما في ذلك المقذوفات غير الدقيقة، بالقرب من المدنيين.
- وقف الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وضمان إجراء تحقيقات ذات مصداقية، ومعاقبة الجناة بشكل مناسب، وتوفير العلاج، والتعويض الكامل للضحايا.
- وضع حد لنهب وتدمير الممتلكات المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والأسواق وغيرها من المرافق السكنية والمجتمعية والإنسانية.
- السماح بالوصول السريع وغير المقيّد للجهات الفاعلة الإنسانية وتيسيره لضمان وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين، فضلًا عن حماية موظفي الإغاثة الإنسانية والمرافق، وإنهاء جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني.
- ضمان المرور الآمن للأشخاص الذين يريدون مغادرة المناطق المتضررة من العنف والسماح بالخروج الآمن للفارين من العنف بحثًا عن الأمان والحماية داخل السودان وفي بلدان أخرى.
- ضمان إجراء تحقيقات سريعة وفعالة وشاملة ومستقلة ومحايدة وشفافة في جميع الادعاءات ذات المصداقية عن الانتهاكات وغيرها من حوادث الضرر المدني الموثّقة في التقرير الحالي. وحيثما تتوفر أدلة مقبولة كافية، ضمان تقديم المقاتلين والقادة المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة في محاكمات عادلة بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.
- ضمان المحاسبة على الجرائم السابقة والحديثة بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة في السودان، بما في ذلك تسليم المشتبه بهم المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية.

إلى الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

- وقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية فورًا، ووقف الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، والامتناع عن شن هجمات من مناطق سكنية مأهولة بالمدنيين.

إلى السلطات السودانية وخاصة وزارة العدل ووزارة الرعاية الاجتماعية

- ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ذات مصداقية، وحيثما وجدت أدلة مقبولة كافية، مقاضاة الجناة المشتبه بهم في الجرائم الموثقة في التقرير الحالي، وكذلك مرتكبي انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الأخرى المرتكبة في سياق النزاع، في محاكم مدنية تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. وضمان أن تشمل هذه التحقيقات فحصًا لمسؤولية القيادة عن مثل هذه الانتهاكات.
- ضمان دعم آليات الحماية والرعاية والعلاج والدعم النفسي-الاجتماعي لضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة.

رقم الوثيقة: **AFR 54/7037/2023**
أغسطس/آب 2023
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي

- دعوة جميع أطراف النزاع في السودان إلى إنهاء جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية وضمان الوصول الفوري وغير المقيّد للمساعدات الإنسانية.
- دعوة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى السودان لإجراء تحقيقات والإبلاغ عن التجاوزات والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت وما زالت تحدث في دارفور وبقية السودان.
- دعوة جميع الدول إلى احترام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على دارفور، من خلال الامتناع عن نقل الأسلحة والذخائر إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والجهات الأخرى.
- دعم الجهود المبذولة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإنشاء آلية تحقيق ومساءلة مستقلة لمراقبة الأدلة وجمعها وحفظها، والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي وقعت وما زالت تحدث في دارفور وبقية السودان.

إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)

- دعوة جميع أطراف النزاع في السودان إلى إنهاء جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية وضمان الوصول الفوري وغير المقيّد للمساعدات الإنسانية.
- اتخاذ خطوات ملموسة للتنفيذ الكامل لبيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الصادر في 10 يوليو/تموز 2023، والذي تلتزم فيه "بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لوضع آلية قوية للرصد والمساءلة ستكون مفيدة في تقديم الجناة إلى العدالة". وعلى وجه التحديد، يجب على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دعم الجهود المبذولة في مجلس حقوق الإنسان لإنشاء آلية مستقلة للتحقيق والمساءلة لرصد وجمع وحفظ الأدلة والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي وقعت وما زالت تحدث في دارفور وبقية السودان.

إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى السودان لإجراء تحقيقات والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي وقعت وما زالت تقع في دارفور وبقية السودان.

إلى الدول المجاورة للسودان، ولا سيما تشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان

- إبقاء الحدود مفتوحة وإزالة القيود المفروضة على الحركة وضمان عدم رفض الفارين من النزاع على الحدود، وحمايتهم من الإعادة القسرية، ووصولهم الفوري إلى إجراءات اللجوء.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق لمنظمات الإغاثة وغيرها من المنظمات التي تستجيب للفارين من النزاع في السودان.
- إنشاء آليات لتمكين المواطنين السودانيين، الموجودين حاليًا في البلدان المعنية، من البقاء وعدم التعرض لخطر إجبارهم على العودة إلى السودان في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

إلى مجلس الأمن الدولي

- دعوة جميع الدول إلى احترام نظام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دارفور من خلال الامتناع عن نقل الأسلحة والذخائر إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والجهات المسلحة الأخرى.
- توسيع نظام حظر الأسلحة المُطبَّق حاليًا على دارفور ليشمل بقية السودان – نظرًا للتصعيد الكبير للعنف وتأثيره على المدنيين، حيث ترتكب أطراف النزاع جرائم بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة. ويجب أن يقترن توسيع نطاق حظر الأسلحة بآلية فعالة لرصد المبيعات الدولية أو منع عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة إلى السودان.
- بالنظر إلى النزاع الحالي، توفير موارد إضافية لتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، وتوسيع إحالة نزاع دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية لتشمل أيضًا التحقيق في الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي، في بقية أنحاء السودان والمقاضاة عليها.

رقم الوثيقة: **AFR 54/7037/2023**
أغسطس/آب 2023
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

- النظر في إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في السودان لتمكينها من الاستجابة بشكل أكثر فعالية للتحديات الحالية، من خلال توفير الموظفين والموارد اللازمة لضمان الرصد والإبلاغ المنتظم لحالة حقوق الإنسان، بما في ذلك مستشارو حماية الطفل والنوع الاجتماعي بهدف تحسين الحماية والرصد وسط النزاع.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- الاستجابة لبيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الصادر في 10 يوليو/تموز "(الالتزام) بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لوضع آلية قوية للرصد والمساءلة ستكون مفيدة في تقديم الجناة إلى العدالة" من خلال الإنشاء العاجل لآلية مستقلة للتحقيق والمساءلة لرصد الأدلة وجمعها وحفظها، والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي حدثت ولا تزال تحدث في دارفور وبقية السودان، بما في ذلك أبعادها المحتملة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإدماج منظور النوع الاجتماعي في عملها.
- الاستمرار في دعم ولاية الخبير المُعيّن بشأن السودان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في دارفور وبقية السودان والإبلاغ عنها.

إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والخبير المعين من قبل المفوض السامي

- تعزيز مستوى الرصد والإبلاغ العلني وتوثيق الأدلة على الجرائم والانتهاكات التي تقع في دارفور وبقية البلاد.
- عقد جلسة إحاطة عاجلة للدول بشأن الوضع في دارفور وبقية السودان، تحت ولاية مستقلة من المفوض السامي.

إلى الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية

- توفير موارد إضافية للتحقيق في الانتهاكات الجارية في منطقة دارفور.

إلى شركاء السودان الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها

- دعوة أطراف النزاع في السودان إلى إنهاء جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية وضمان الوصول الفوري وغير المقيّد للمساعدات الإنسانية.
- دعوة جميع الدول إلى احترام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دارفور من خلال الامتناع عن نقل الأسلحة والذخيرة إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والجهات الأخرى.
- فتح مسارات آمنة وقانونية وضمان الحماية والدعم للأشخاص الفارين من السودان.
- الامتناع عن إعادة المواطنين السودانيين إلى السودان أو إلى أي بلد ثالث حيث قد يتعرضون لخطر الإعادة إلى السودان.
- دعم الجهود الرامية إلى إنشاء آلية تحقيق ومساءلة مستقلة لرصد الأدلة وجمعها وحفظها، والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي وقعت وما زالت تحدث خلال هذا النزاع.
- زيادة التمويل الطارئ للاستجابة الإنسانية في السودان، وكذلك في مخيمات اللجوء في البلدان المجاورة. وضمان دعم محدد لوضع آليات الحماية والرعاية والعلاج والدعم لضحايا العنف الجنسي.
- حماية وتعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين لا يزالون في السودان والمعرضين لخطر الهجمات والعنف. وينبغي أن يشمل ذلك تقديم دعم ملموس ووثائق سفر طارئة لأولئك الذين يحتاجون إلى مغادرة السودان حفاظًا على سلامتهم. وبالتوازي مع ذلك، تعزيز الاتصال بشكل استباقي وضمان الدعم طويل الأجل للمدافعين السودانيين عن حقوق الإنسان في المنفى ليتمكنوا من مواصلة عملهم المهم.

رقم الوثيقة: **AFR 54/7037/2023**
أغسطس/آب 2023
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعًا.

رقم الوثيقة: **AFR 54/7037/2023**
أغسطس/آب 2023

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

"جاء الموت إلى بيتنا"

جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان

منذ 15 أبريل/نيسان 2023، قُتل وأُصيب آلاف الأشخاص في السودان في هجمات متعمدة وعشوائية، حيث تحارب قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بعضها بعضًا في العاصمة الخرطوم، وأماكن أخرى في البلاد - لا سيما في منطقتي دارفور وكردفان. وتعرضت عشرات النساء والفتيات للاغتصاب على أيدي أفراد من الطرفين المتحاربين. وترقى بعض الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والميليشيات المتحالفة أحيانًا مع أي من الجانبين، إلى جرائم حرب.

وقد وقع آلاف من الرجال والنساء والأطفال في مرمى النيران، حيث يستخدم الطرفان المتحاربان في كثير من الأحيان أسلحةً غير دقيقة، وأسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق، بينما يتمركز المقاتلون في مناطق سكنية مكتظة بالسكان ويشنون هجمات منها. وقد أدى نهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، بما في ذلك المرافق الطبية والإنسانية، من قبل الطرفين المتحاربين إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلًا. وقد نزح أكثر من 2,6 مليون شخص داخليًا، وعبر أكثر من 750 ألف شخص إلى البلدان المجاورة. وتدعو منظمة العفو الدولية القوى الإقليمية والدولية، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكذلك الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، إلى اتخاذ تدابير ملموسة للاستجابة لنطاق النزاع في السودان واحتياجاته الملحة.

رقم الوثيقة: **AFR 54/7037/2023**
أغسطس/آب 2023

amnesty.org

منظمة العفو الدولية